حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center For
the Advancement of Social Media

هاشتاغ
فلسطين
2023

#هاشتاغ فلسطين 2023

الكاتب: محمد قعدان

مراجعة وتحرير التقرير: أحمد قاضي

نقله إلى اللغة الإنجليزيّة: شركة رِتاج للحلول الإداريّة

تحرير لغوي باللغة العربية: شركة رِتاج للحلول الإداريّة

تحرير لُغويّ باللغة الإنجليزية: إريك سايب وجلال أبو خاطر

تصميم: كامل قلالوة

رُخّص هذا الإصدار بموجب الرّخصة الدّولية: نَسب المُصنّف -غير تجاري- منع الاشتقاق 4.0 دولي

للاطّلاع على نسخة من الرّخصة، يُرجى زيارة الرابط التّالي:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

نتطلّع لتواصلكم/ ن معنا عبر القنوات التّالية:

البريد الإلكترونيّ: info@7amleh.org

الموقع الإلكترونيّ: www.7amleh.org

الهاتف:

+972 (0)774020670

تابعونا وتابعنا عبر صفحاتنا على مِنصّات التّواصل الاجتماعيّ: 7amleh

قائمة المحتويات

4	**ملخص تنفيذي**
7	**البنى التحتيّة الرقميّة**
10	**الخصوصيّة والرقابة**
11	السلطات الإسرائيليّة
12	السلطة الفلسطينيّة
14	**حريّة الرأي والتعبير**
15	السلطات الإسرائيليّة
16	السلطة الفلسطينيّة
16	منصات التواصل الاجتماعي
23	**الحقّ في التجمع والتنظيم**
26	**الحق في حظر الخطاب العنصري والتمييزي وكافة أشكال الكراهية**
32	**اقتصاد رقمي**
34	**تركيز خاصّ: تداعيات وتحوّلات ما بعد أحداث 7 أكتوبر**
39	**خلاصة التقرير**
41	**التوصيات**
42	الشركات
42	منظمّات مجتمع المدني والمؤسسات غير الربحيّة
43	السلطات الفلسطينيّة
44	دول الطرف الثالث

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

شهد عام 2023 تطوّرات ميدانية وسياسية واجتماعية كثيرة، أثّرت بطبيعة الحال على العالم الرقميّ. فقد شهدت الضفة الغربية منذ بداية العام هجمات إسرائيلية متواصلة على المدن والبلدات الفلسطينية، وهو ما تفاقم على نطاقٍ واسع منذ شهر تشرين الأوّل مع بدء العدوان الإسرائيلي غير المسبوق على قطاع غزّة. وكان للحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة تداعيات هائلة على الحريات والحقوق الرقمية للفلسطينيين/ات في كافة أماكن تواجدهم، وأيضًا على النشطاء/ات الداعمين للحقوق الفلسطينية.

في الوقت ذاته، تصاعدت ممارسات السلطات الإسرائيلية من قمع للحقوق الرقمية من خلال ملاحقة الفلسطينيين/ات على خلفية حرّية التعبير عبر سلسلة من الإجراءات مثل الاعتقال، بالإضافة إلى قطع شبكات الاتصالات والإنترنت في قطاع غزة بشكلٍ متكررٍ ومتعمّد. فضلًا عن إصدار تشريعات تقيّد حرية التعبير بشكلٍ واسع مثل التعديل التاسع حول استهلاك المنشورات الإرهابيّة. وجاء ذلك في سياق تعزيز سبل الرقابة الرقمية على الفلسطينيين/ات باستخدام أدوات التجسس أو فرق الرقابة على المحتوى، أو التجنّد الجماهيري الطوعي للتبليغ عن كل من ينتقد السياسات الإسرائيلية.

ولم تكن منصات التواصل الاجتماعي غائبةً عن هذه التطوّرات الميدانية. فقد واصلت شركات منصات التواصل الاجتماعي، لا سيّما منصات شركة "ميتا"، تقييد وإزالة المحتوى الفلسطيني. ولعلّ أبرز الإجراءات شمل إزالة محتوى بكثافة و"حظر الظل" shadowbanning بشكلٍ كبير. وكانت إجراءات التقييد والإزالة قد تكثّفت بشكلٍ غير مسبوق في أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة، ولم يسلم منها مستخدمو منصات ميتا لا سيّما صفحات وسائل الإعلام الفلسطينية وأيضًا الصحفيين/ات والنشطاء/ات الداعمين للحقوق الفلسطينية.

وفي ذات الوقت ازداد التحريض وخطابات الكراهية باللغة العبرية مع انتشار المعلومات المضللة والكاذبة خلال العام بشكلٍ غير مسبوق لا سيّما إبّان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة، لا سيّما على منصات شركة ميتا، وأيضًا تيليجرام وتويتر. قام مركز حملة خلال العام برصد وتوثيق آلاف الانتهاكات للحقوق الرقمية، التي تضمنت خطابات الكراهية وتحريض على العنف، والرقابة على المحتوى، وعمل المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية (حر) على تدقيق هذه الانتهاكات ومتابعتها كل على حدة من أجل ضمان فضاء رقمي آمن وعادل.

في هذا السياق، يصدر مركز حملة تقرير "هاشتاغ فلسطين 2023" بهدف رصد، وقراءة، وتحليل ونقد المعطيات والتطوّرات في العامِ الأخير وآثارها وانعكاستها على الحقوق الرقميّة للفلسطينيين/ات. يحاول التقرير تتبّع البيئة والظروف الخصبة التي ساهمت في زيادةِ القمع للفلسطينيين على صعيد الحقوق الرقميّة، لا سيّما انتهاكات الحقّ في الرأي والتعبير وانتهاكات الحقّ في الخصوصيّة والأمان، ناهيك عن استخدامها أدوات رقميّة بهدفِ مراقبة، ملاحقة واستهداف الفلسطينيين. هذا في الوقت الذي وثق به مركز حملة من خلال مرصد حُر ما مجمله 4400 انتهاك، سواء إزالة وتقييد، أو تحريض وخطابات كراهية وعنف.

تدلّل هذه الأرقام غير المسبوقة إلى أنّ واقع انتهاكات الحقوق الرقمية الفلسطينية خطير، ويستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة من شركات وسائل التواصل الاجتماعي ودول الطرف الثالث وأصحاب المصلحة الآخرين إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. وفي هذا الإطار، يقدم التقرير توصيات سياساتية لضمان مساحة رقمية آمنة ومنصفة للجميع.

المنهجيّة

يستند التقرير أساسًا إلى قاعدة البيانات الخاصّة بانتهاكات الحقوق الرقميّة "حَر" باعتبارها المرصد الوحيد لانتهاكات الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، إذ تعتبر مؤشّر أساسيّ في رصدِ حالة الحقوق الرقميّة. وأيضًا مراجعة المقالات الأكاديميّة والدراسات والمواد الصحفية التي تغطّي الحقوق الرقمية الفلسطينية. إضافةً إلى إجراء مقابلات شخصيّة مع مختصين ومهنيين في مجال الحقوق الرقميّة، بهدف تدعيم وإسناد التقرير بآراء خبراء ومختصين.

البنى التحتيّة الرقميّة

البنى التحتيّة الرقميّة

تسيطر إسرائيل على البنية التحتية الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في الأرض الفلسطينية، مما يؤدي إلى تفاوتات في الوصول إلى الإنترنت. يتمتع المواطنون الإسرائيليون بإمكانية الوصول إلى شبكة الجيل الخامس (5G)، ولكن في الضفة الغربية، لا يستطيع الفلسطينيون سوى الوصول إلى شبكة الجيل الثالث، وفي غزة، لا يستطيع السكان سوى الوصول إلى شبكة الجيل الثاني، مما يفضي إلى فجوة رقمية صارخة.

فاقمت الحرب التي شنتها القوات الإسرائيلية على قطاع غزّة منذ 7 أكتوبر 2023، أزمة شبكات الإنترنت والاتصالات التي ما زالت تعمل ضمن شبكة الجيل الثاني في قطاع غزّة. إضافةً إلى ذلك قامت إسرائيل خلال هذهِ الحرب في استهدافٍ ممنهج للبنية التحتيّة في قطاع غزّة ومنها شبكات الإنترنت والاتصالات،[1] ممّا أعاق إمكانيّات التواصل في مختلف منصات التواصل والتطبيقات الرقمية والهاتف مع خارج القطاع. فقد أظهرت بيانات "IODA" الانخفاض الكبير التدريجيّ في الاتصال بغزة بالتزامن مع الضربات الإسرائيلية.[2] وألحقت الغارات الجوية الإسرائيلية أضرارًا بالمكاتب والبنية التحتية لمقدّم خدمات الاتصالات الرئيسي "بالتل"،[3] فضلًا عن برج الوطن، مما أدى إلى تعطيل مقدمي خدمات الإنترنت. عانى مقدمو الخدمات الآخرون مثل "Fusion" و"Jetnet" من أضرار في البنية التحتية، مما تسبب في انقطاعٍ واسع النطاق في الوصول إلى الإنترنت والهاتف.

بحلول 10 أكتوبر/تشرين الأول، تعرّضت شبكات الاتصالات المختلفة للقصف كجزء من تدمير البنية التحتية في قطاع غزة، وتفاقمت بسبب تصاعد الأضرار التي لحقت بالشبكة الكهربائية ونقص الوقود. ولم يبق لسكان غزة إلا الحد الأدنى من قنوات الاتصال.[4] كما وتعرض مبنى مقر الإدارة العامة لشبكة الهاتف الثابت والإنترنت المنزلي الواقع في حي الرمال للقصف، وتدمير العديد من المباني والمنشآت التابعة للشركة بشكل جزئي في أماكن متفرقة من قطاع غزة الذي أدى بدوره إلى انقطاعات متواصلة عن شبكة الإنترنت.[5] وتفاقم ذلك مع بداية "المناورة البريّة" التي أحدثت ضربات صاروخيّة مدمّرة لمدينة غزّة، وتسببت بانقطاع كامل عن الكهرباء على فترات مؤقتة، وبالتالي انقطاع الإنترنت.[6]

ويُعد نقص الوقود أيضًا سببًا آخر في فقدان الاتصال بشبكة الإنترنت، فقد أفادت شركة "NetBlocks" أن مزود خدمة الإنترنت الفلسطيني "NetStream" قد انهار، بسبب النقص الحادّ في إمدادات الوقود، في أواخر

---

1 العربي الجديد. الاحتلال يدك 60% من غزة: حرب الأرض المحروقة. 2023/12/04. الرابط هنا

2 IODA .2023 .Link here.

3 فلسطين الآن. طائرات الاحتلال تقصف مقر شركة الاتصالات في مدينة غزة. 2023/10/09. الرابط هنا

4 أخبار تيك رانتش. ينهار الوصول إلى الإنترنت في غزة مع توقف مزودي خدمة الإنترنت عن العمل. 2023/11/27. الرابط هنا

5 أخبار، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. "الاتصالات الفلسطينية" تحذر من توقف كامل خدماتها في غزة بعد تدمير 35% من شبكتها. 2023/10/13. الرابط هنا

6 تقرير، بي بي سي. انقطاع الإنترنت في غزة: كيف حدث وكيف عادت الشبكة. 2023/10/29. الرابط هنا

شهر أكتوبر السابق. ولاحظت شركة "NetBlocks" انهيارًا كبيرًا في الاتصال عبر قطاع غزة، مما أثر على شركات الاتصالات الرائدة في المنطقة. يمثل هذا الحادث أكبر انقطاع في الاتصال بالإنترنت في غزة منذ بدء الصراع.[7] ومن ذلك تصريح شركة الاتصالات الفلسطينية "بالتل" في الأول من شهر نوفمبر إن خدمات الاتصالات والإنترنت مقطوعة تمامًا في قطاع غزة بسبب انقطاع الاتصال الدولي مرة أخرى، على أثر القصف المتواصل، وهو ما حدث مرّة أخرى في نهاية كانون الأوّل.[8]

وتشير البيانات إلى انقطاع الإنترنت بشكلٍ كامل منذ السابع من أكتوبر حتى نهاية العام على قطاع غزّة على الأقل 8 مرات.

وحتى نهاية العام الماضي، عملت شبكة الإنترنت في قطاع غزّة بشكلٍ متقطّع، ما بين انقطاعات جزئية وانقطاعات كاملة بين الحين والآخر، بسبب القصف أو انقطاع الكهرباء أو الوقود أو القطع المتعمّد والمباشر للإنترنت الذي تقوم به إسرائيل. وتختلف إمكانية الوصول إلى الإنترنت من منطقة إلى أخرى داخل قطاع غزّة.[9]

7 أخبار "أكسيس ناو". #KeepItOn: انقطاع الاتصالات في قطاع غزة هو اعتداء على حقوق الإنسان. 2023/10/13. الرابط هنا

8 أخبار رويترز. الاتصالات الفلسطينية: خدمات الاتصالات والإنترنت مقطوعة بشكل كامل عن غزة. 2023/11/01. الرابط هنا

9 العربي الجديد. الغزيون يلجأون إلى إنترنت الشوارع وسط العدوان. 2023/12/28. الرابط هنا

الخصوصيّة والرقابة

الخصوصيّة والرقابة

السلطات الإسرائيليّة

تستخدم إسرائيل أنظمة المراقبة الرقميّة، والتقنيّات المختلفة مثل "التعرّف على الوجه"، ضمن منظومة تسمى نظام "الذئب الأحمر" (Red Wolf)، وتستخدم تقنيات المراقبة البيومترية عن بعد وبشكلٍ واسع النطاق، ضدّ الفلسطينيين خصوصًا في الأرض المحتلّة عام 1967.[10] أما في الداخل، دفعت الحكومة بمشروع قانون في شباط 2023، يسمح للشرطة الإسرائيلية باستخدام كاميرات بيومترية متقدمة في الأماكن العامة، من خلال استخدام تقنيّات "عين الصقر" التي تتيح مراقبة لوحات الأرقام على السيّارات، وأثار مشروع القانون انتقادات بشأن انتهاك الخصوصية والخوف من استخدام تدابير المراقبة الصارمة.[11] وأشار حملة إلى أن القانون "يشكل تهديدًا كبيرًا على الحقوق الأساسية للأفراد، بما في ذلك حقوقهم الرقمية والحق في الخصوصية وفي التجمعات السلمية والتعبير والتنقل، وقد يستخدم هذا القانون لاستهداف المجتمع الفلسطيني في الداخل وقمع الحريات الأساسية وزيادة التقييدات على الفلسطينيين ونشاطاتهم الاجتماعية والسياسية بسبب المراقبة الدائمة".[12]

كُشف النقاب عن تطوير شركات الإنترنت المملوكة لإسرائيل مثل "Voyager Labs" و"Cognyte" آليات وتقنيات تعتمد على الحسابات المزيفة، وتستخدم شخصيّات "أفاتار" على أنها شخصيّات حقيقيّة، بهدف جمع المعلومات والتجسس ونشر أخبار مضللة. تعد هذه التكنولوجيا جزءًا من صناعة أوسع توفر أدوات المراقبة الرقمية لوكالات الدفاع وإنفاذ القانون والاستخبارات حول العالم.[13]

ويُعدّ تطوير تقنيات المراقبة ونشرها بلا أي قيود في الأرض الفلسطينية المحتلة له أثر قمعي على حياة المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ويتسبب في مفاقمة العنف وانتهاك حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما يمس تطوير هذه التقنيات بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.[14] وساهمت استثمارات أمازون أيضًا في تثبيت منظومات المراقبة وجمع البيانات البيومترية من خلال مشروع "نيمبوس"، وأيضًا أثبتت خلال العام الماضي عزمها مواصلة تقديم هذا العون من خلال إعلان الشركة استثمار 7 مليار دولار إضافية في إسرائيل حتى عام 2037 رغم الانتقادات التي تعرّضت لها الشركة.[15]

وقالت هيلجا طويل- صوري بهذا الصدد، إنّ التكنولوجيّات الإسرائيليّة أصبحت محلّ اهتمام الدول المعنيّة في استخدام تقنيّات وتكنولوجيّات مستحدثة بهدف المراقبة والسيطرة الرقميّة على مواطنيها وتجاوز حقوق الإنسان، وتستخدم ضمن تطبيقات استخباراتيّة عسكريّة. إذ أن إسرائيل تعتمد على الفلسطينيين لتجربة

10 Amnesty International study. Israel and Occupied Palestinian Territories: Automated Apartheid: How facial recognition fragments, segregates and controls Palestinians in the OPT. 022023/05/. Link here

11 Jerusalem Post. Israeli gov›t to pass bill allowing police use of public biometric cameras. 172023/02/. Link here

12 أخبار، حملة. مركز حملة يحذر من تداعيات تشريع قانون كاميرات التعرف على الوجه. 2023/09/21. الرابط هنا

13 Haaretz Reports .Fake Friends :Leak Reveals Israeli Firms Turning Social Media Into Spy Tech .2023/02/28 .Link here

14 إصدارات حملة. صناعة أنظمة المراقبة الإسرائيليّة وحقوق الإنسان: آثارها على الفلسطينيين وتداعيتها في العالم. 2023/12/19. الرابط هنا

15 Ahmad ,Ibsais .Amazon Is Investing in AI-Assisted Apartheid in Palestine .08.21.2023 .Link here.

وتطوير أحدث وسائل السيطرة والرقابة العسكريّة والأمنيّة وبذلك تصبح جزء من السوق للتداول.[16] إضافةً إلى أن عماد الاقتصاد السياسيّ الإسرائيليّ كما بدأ يتضح في السنواتِ الأخيرة هو تطوير تقنيّات الحدود/الحواجز التكنولوجيّة والرقميّة التي تطوّرها إسرائيل بهدفِ السيطرة الأمنيّة على الفلسطينيين وأيضًا تسويقها عالميًا على هذا الأساس، وهي تستخدم في الحواجز ونقاط التفتيش والبوّابات الإلكترونيّة.[17]

أنشأت إسرائيل بنية تحتية لكاميرات المراقبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتطوّر ذلك ضمن مشروع "مبادرة مدينة ذكية" في الخليل، بهدفِ تطويع الامكانيّات الرقميّة خدمةً للاحتلال، من خلال نشر الكاميرات على جوانب المباني وأعمدة الإنارة وأبراج المراقبة وأسطح المنازل. كما أن نقاط التفتيش هي نقاط مكثّفة في اختراق خصوصيّة الفلسطينيين ورقابتهم والهيمنة على أجسادهم حركتهم حديثهم، إذ أن قوّات الاحتلال جعلت من نقطة التفتيش في شارع الشهداء، حاجز مزوّد في أكثر من 20 جهاز مراقبة سمعي وبصري وأجهزة استشعار أخرى مثبتة عليها.[18] زِد على ذلك ارتفاع عدد نقاط المراقبة والتفتيش المزودة في الكاميرات داخل القدس والبلدة القديمة، بدورها تدعم الاحتلال عبر مراقبةِ الفلسطينيين وحركتهم بشكلٍ دائم.[19]

وأفادت التقارير أن الحكومة الإسرائيلية تستخدم برامج التجسس التي تزودها شركة "NSO" لتعقب الأفراد الذين اختطفتهم أو قتلتهم حماس في الصراع الأخير. كما وتستخدم المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية برنامج "بيجاسوس" لتعقب الأشخاص المتأثرين بأعمال حماس، والتنصت على إشارات الهواتف المحمولة، وأنشأت "غرفة حرب" لفتح الهواتف المتعلقة بالأفراد المفقودين أو المقتولين.[20]

السلطة الفلسطينيّة

أجرت السلطة محاولات قانونيّة لحفظ الخصوصيّة والبيانات، إذ اعتبرت مسودة القرار بقانون بشأن حماية البيانات الشخصيّة، في القراءة الثالثة لها منذ حزيران 2022، على خطوةٍ إيجابيّة تعزيز حقوق الفلسطينيين والفلسطينيات ومن أجل تشكيل الحماية القانونيّة للبيانات الرقمية، بالمقابل، قدم مركز حملة مراجعةً؛ اتضح وجود إشكاليّات مرتبطة في الشفافيّة من حيث الإعداد، وغياب ضمانات لاستقلال الهيئة الوطنية المعنية بحماية البيانات الشخصية، بالإضافة إلى خلل في حقوق أصحاب البيانات الشخصيّة مثل غياب الحق في النسيان تمامًا عن مواد القرار بقانون، الأمر الذي يستدعي الضرورة الملحة للكشف عن هذهِ المسوّدة وطرحها للنقاش العامّ قبل إقرارها.[21]

من ناحيةٍ أخرى ما زالت السلطة الفلسطينية تنتهك خصوصيّة مواطنيها، أو تهمل الانتهاكات من قبل

16 مقابلة بحثيّة. هيلجا طويل صوري، أستاذة مشاركة في جامعة نيويورك. 2023/10/30

17 MintPress news .How Israeli Cyber Weapons Are Taking Over Latin America .2023/03/03 .Link here.

18 Amnesty International study .Israel and Occupied Palestinian Territories :Automated Apartheid :How facial recognition fragments, segregates and controls Palestinians in the OPT .2023/05/02 .Link here

19 The Palestine Chronicle .Monitored in Jerusalem :How Israel Succeeded in Making Surveillance Technology Racist .2023/02/08 .Link here

20 Sam Sabin .Israel‹s NSO unleashes controversial spyware in Gaza conflict .Axios ,Technology .2023/11/14 .Link here

21 اصدارات حملة. ورقة موقف بشأن مسودة قانون حماية البيانات الشخصيّة من منظور حقوقي. 2023. الرابط هنا

أطراف أخرى، وتغوّل قطاع الأمن على الحياة المدنيّة، وعدم فرضها للقانون، ونقص التشريعات حيثُ أن القرار بقانون المذكور ما زال تحت المناقشة. كما أن قوانينها عمومًا بعد ما زالت ليست حاسمة في حماية حقوق المواطنين وفقًا للقوانين الدوليّة، مما يسبب في مزيد من الانتهاكات، واستباحة البيانات الشخصيّة، مما يضاعف الظلم الواقع على الفلسطينيين والفلسطينيّات تحت الاحتلال.[22]

22 اصدارات حملة. ورقة موقف: انتهاكات مستمرة وإهمال واضح تجاه حق الخصوصية والبيانات الشخصية الفلسطينية. 2023. الرابط هنا

حريّة الرأي والتعبير

حريّة الرأي والتعبير

السلطات الإسرائيليّة

أسّس وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير فريق عمل خاصّ "لمكافحة التحريض" وقد ترأسه بنفسهِ، عمل الفريق على رصد محتوى ناقد لسياسات السلطات الإسرائيلية، حيث تم تنفيذ 319 عملية رصد للتحريض على "الإرهاب"، وفي 130 حالة تمت إزالة المحتوى من الإنترنت. وبناءً على عمل اللجنة فتح تحقيق جنائي في 22 قضية حتى الآن، وتم اعتقال 18 شخصًا بحجة التحريض عبر منصات التواصل.[23]

وتم اقتراح تعديل على "قانون مكافحة الإرهاب" في 7 أيّار 2023، للمناقشة في اللجنة الوزارية للتشريع، الذي يتيح للأجهزة الأمنيّة ملاحقة من تصفهم إسرائيل بدعم الإرهاب، ويتعلق التعديل في جريمة "التماثل" حيث تصبح الدولة والأجهزة الأمنيّة مخوّلة في تعريف ما هو "الإرهاب".[24] وتبعًا لذلك، صادق الكنيست، بتاريخ 8 تشرين الثاني 2023 بالقراءة الأخيرة على مشروع قانون مكافحة الإرهاب، التعديل التاسع حول استهلاك المنشورات الإرهابيّة، وينصّ القانون الجديد على معاقبة بالسجن لمدة عام لكلّ من يطلع بشكلٍ منهجيّ ومنتظم على منشورات يعرفها القانون الإسرائيليّ على أنها منظمات إرهابيّة، ما يميّز هذا القانون هو إقرار حظر استهلاك منشورات إرهابيّة على منصّات التواصل الاجتماعيّ دون شرط القيام بأعمال ونشاطات، المحاكمة على أساس "النيّة" بالتالي يساهم في تقييد، حريّة التعبير والتفكير والرأي. وأدى هذا التعديل عمليًا إلى زيادة مراقبة السلطات للفلسطينيين في الداخل والقدس مع التعدي على حقوقهم في الخصوصيّة وحريّة التعبير والحقّ في المعرفة.[25]

وأفصح المدير السابق لوحدة السايبر الإسرائيلية، إريك باربينج، على أن إسرائيل، طلبت رسميًا من ميتا بحذف الكلمات والعبارات التي تعتبرها إسرائيل "مسيئة". وقال المسؤول الإسرائيلي السابق إن "فيسبوك" يستجيب بسرعة، بل ويزيل غالبية المحتوى الذي ينتهك توقعات إسرائيل. مما يبيّن العلاقات ما بينَ منصات التواصل الاجتماعيّ وعلى رأسها شركة "ميتا" والحكومة الإسرائيليّة.[26]

اتخذت الحكومة والمؤسسات الإسرائيلية سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في أعقاب الصراع بين إسرائيل وحماس في غزة. وتشمل الإجراءات فرض قيود على حرية التعبير وطرد/إيقاف طلاب من المؤسسات الأكاديمية، إذ بلغت الحالات والشكاوى إلى 104 وهي مقدمة ضدّ طلاب من فلسطيني الداخل في مؤسسات أكاديمية إسرائيليّة بسبب مضامين ومنشورات على منصات التواصل الاجتماعي، تزعم المؤسسات أن المنشورات "داعمة للإرهاب"، كما وصل أكثر من 50 رسالة من عاملين وموظفين ممن تم طردهم أو تجميد وظائفهم في مختلف القطاعات، وكما تجاوز عدد المعتقلين أكثر من

23 أخبار واينت. تأسس فريق مكافحة التحريض على الإرهاب منذ نحو شهرين، فماذا يفعل منذ ذلك الحين؟ هذه هي البيانات. 2023/04/21. (باللغة العبريّة). الرابط هنا

24 عمير فوكس ومردخاي كرمنتسيار. ورقة تقدير موقف "تعديل قانون مكافحة الإرهاب سيضر بشكل غير متناسب بحرية التعبير". المعهد الإسرائيلّي للديمقراطيّة. 2023/05/08. (باللغة العبريّة). رابط هنا

25 إصدارات حملة. ورقة موقف بشأن قانون حظر استهلاك المنشورات الإرهابية الإسرائيلي. 2023/11/20. الرابط هنا

26 تحقيق تلفزيوني، قناة الجزيرة. برنامج ما خفي أعظم، حلقة "الفضاء المغلق. 2023/09/08. الرابط هنا

100، وما لا يقل عن 80 منهم على خلفية منشورات في وسائل التواصل الاجتماعي. أما "فريق عمل مكافحة التحريض" الذي يترأسه بن جفير بحث في 180 حالة تتعلق بما يزعم أنه تحريض، وفي 93 من هذهِ الحالات صادق مكتب المدعي العام للدولة على بدء التحقيق الجنائي، حتى موعد صدور التقرير.[27]

وهو ما أكده عدي منصور محامي مركز عدالة، مشيرًا إلى تصاعد عدد اعتقالات ووقف الأفراد، مما يتعدّى النشطاء الصحافيين والمؤثّرين على أساس منشورات الرأي، في منصّات التواصل الاجتماعيّ مثل "فيسبوك"، "إنستجرام"، "إكس" وغيرها، موضحًا أنهُ ما بعد أحداث 7 أكتوبر، أصبحَ هذا النمط من الاعتقال والتوقيف دارجًا من توسيع دوائر الحظر والمنع لكلّ الفئات والشرائح الاجتماعيّة. ويعتمد هذا الإجراء على "ضبابيّة" محدودة في داخل قوانين الإرهاب التي سنتها الدولة منذ عام 2016 والتعديلات اللاحقة وفقًا لمنصور، شارحًا أنّ عدم تعريف من هو الإرهابيّ سمحَ للشرطة والأجهزة القانونيّة الأمنيّة في تقييد حريّة التعبير وتكثيف حملات الاعتقال ما بعد 7 أكتوبر، حيثُ أن القُضاة أنفسهم قالوا بشكلٍ واضح للمحاميين، على أننا منذ هذا التاريخ يوجد اعتبارات أخرى، مما يفضي إلى مزيد من قمع حرية التعبير رقميًا.[28]

السلطة الفلسطينيّة

جرى تداول مقترح قرار بقانون بشأن تنظيم النشر والصحافة والإعلام في أروقة الحكومة الفلسطينية خلال عام 2023. وينطوي القرار بقانون إذا ما أقر مخاطر عديدة منها ذات أبعاد رقمية على الحرّيات. ومن أهمها اعتماد المقترح كلمات ومصطلحات غامضة وضبابية تفتح المجال واسعًا لتقييد الحريات الإعلامية وملاحقة الصحفيين وأصحاب الرأي جزائيًا ومعاقبتهم، مثالًا على ذلك: السلم الأهلي، الرواية الفلسطينية التاريخية، تعكير صفو العلاقات بين الدول، الأخلاق والآداب العامة.[29]

وفي سياقٍ آخر، جرى تداول مقترح مشروع قرار بقانون لتنظيم حق الحصول على المعلومات، وهو أيضًا ينطوي على إشكاليات حقوقية أبرزها غياب جسم رقابي مستقل للرقابة على الوصول إلى المعلومات، وكثرة الاستثناءات لمبدأ الإفصاح عن المعلومات، وفي أحيانٍ أخرى تقييد الوصول ونشر المعلومة.[30]

منصات التواصل الاجتماعي

كلّف مجلس الإشراف في شركة ميتا، في عام 2022، منظمة الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية (BSR) بإجراء فحص العناية الواجبة بشأن تأثير سياسات وعمليات شركة ميتا في إسرائيل وفلسطين خلال أحداث أيّار 2021. وعلى إثر ذلك، أصدرت المنظمة تقريرًا شاملًا وتوصيات بهذا الخصوص. لا زالت شركة ميتا لم تقم بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية (BSR) بشكلٍ كامل. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدّم، فإنّ الشركة لا زالت تدير المحتوى الداعم لفلسطين بشكلٍ تمييزي وغير متناسب،

27 تقرير، مركز عدالة. حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. 2023/11/29. الرابط هنا

28 مقابلة بحثيّة. المحامي عدي منصور، عدالة - المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية. 2023/11/3

29 أمان. بيان مؤسسات المجتمع المدني بخصوص مسودة قرار بقانون رقم () لعام 2023م بشأن تنظيم النشر والصحافة والإعلام. 2023/08/26. الرابط هنا

30 أمان. مؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات إعلامية وحقوقية تحذر من توجه الحكومة لإقرار قانون مقيّد لحرية الوصول للمعلومات. 2023/05/25. الرابط هنا.

ولم تكشف بعد بشكلٍ شفّاف عن طبيعة العلاقة مع وحدة السايبر الإسرائيلية وأثرها على سياسات المحتوى، ولا زالت الشركة غير شفّافة بما فيه الكفاية فيما يخص إدارة المحتوى في السياق الفلسطيني.[31]

ومارست منصّات "ميتا" التميز ضدّ المحتوى المؤيد للقضيّة الفلسطينيّة لا سيّما باللغة العربية، على أثر استثمارها الهائل في "مصنّف المضامين" (Content Classifier) بالعربيّة تحديدًا، في الوقت ذاته لم تكن مصنفات المضامين العدائية باللغة العبرية فعالة كما ينبغي وذلك لافتقارها البيانات الكافية للتعامل مع المحتوى العدائي، كما صرحت وثائق ميتا الداخلية.[32] وتباينت الإجراءات التي اتخذتها "ميتا" على العموم، تمثّلت في حذف وإزالة محتوى، وتقييد أو تعطيل حسابات وصفحات ومجموعات، أو تقليل الوصولية فيما يخص المحتوى الداعم للحقوق الفلسطينية. في الوقت الذي لم تتقدّم ميتا بشكلٍ ملحوظ باتجاه أتمتة إزالة المحتوى العنيف باللغة العبرية.

فضلًا عن الاستخدام الواسع لإجراء حظر الظلّ "Shadowbanning"، وهي آليّة تهدف لتقليل وصولية المحتوى إلى المستخدمين، وبدوره يمنع انتشار الرواية الفلسطينية. كما أجرت الشركة بعض التحديثات المؤقتة على منصّة فيسبوك بعد أحداث أكتوبر، من حيثُ إعادة برمجة طرق التعليق وجمهور النشر، وتقليص إمكانيّات الوصوليّة، على سبيل المثال أصبحت الحالة الافتراضيّة (Default) لجمهور النشر، هو "الأصدقاء" فقط، والعديد من المستخدمين لن يلاحظ هذهِ التغييرات مما يقلّص إمكانيّات التعبير وخصوصًا في سياقات حرب وأزمات، أو إجراء تقنيّ آخر إزاء التفاعل مع المنشور وهو تغيير أيقونة "المشاركة" إلى "إرسال رسالة شخصيّة" لتحويل رغبتك في مشاركة عامّة إلى مشاركةٍ خاصّة.[33] في حين قيّدت منصّة إنستغرام في بعض الأحيان إمكانيات جمعِ التبرعات لقطاع غزّة. فقد واجهت حزمة "ألعاب من أجل غزة" الخيرية على موقع "Itch.io" التي تهدف إلى جمع الأموال للمساعدات الطبية الفلسطينية، تحديات كبيرة على "إنستجرام" بسبب التقييد.[34]

وفي حين أزالت شركة "إكس" تحت إدارة إيلون ماسك تقييدات إزاء المحتوى، وتبّنت سياسةً أكثر حريةً من شركة "ميتا" لدوافع اقتصاديّة وجذب مستخدمين جدد على حد تعبير نديم ناشف.[35] ممّا يجعل حريّة أكثر عند المستخدم الفلسطينيّ، ولكن في الوقتِ نفسهِ أتيحت الفرصة لكميّة تحريض كبيرة في المجتمع الإسرائيلي، كما أنّ سياسة الإتاحة في شركةِ "إكس" تتعرّض لكثيرٍ من الضغوطات السياسيّة بالنسبةِ للمحتوى الفلسطينيّ، مما يؤدي إلى حملة كبيرة لحذف وتقييد عشرات الآلاف من المحتوى والمنشورات كما حصل مؤخرًا.[36] وذكر أيضًا في هذا على أن منصّة "تيلجرام" تبّنت سياسة أكثر "حريةً" بدون أيّة ضوابط ومعايير ولا يتلزم في التقييدات الدوليّة والاعتبارات الحقوقيّة، مما يتيح لمجموعات مستوطنين متطرفين

31 أخبار، حملة. بيان على تحديث ميتا فيما يتعلق بتطبيق توصيات تقرير منظمة الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية. 2023/09/27. الرابط هنا

32 Sam Schechner ,Jeff Horwitz and Newley Purnell .Inside Meta ,Debate Over What's Fair in Suppressing Comments in the Palestinian Territories .WSJ .2023/10/21 .Link here

33 مقابلة بحثيّة. أحمد القاضي مدير الرصد والتوثيق عن مركز حملة. 2023/11/15

34 Joan Zahra» .Why Is Instagram Censoring a Palestinian Aid Fundraiser ."?The Mary Sue .2023/11/06 .Link here.

35 مقابلة بحثيّة. نديم ناشف المؤسس المشارك والمدير التنفيذي لمركز حملة. 2023/11/6

36 خبر على موقع "التلفزيون العربي". حذف حسابات داعمة للقضية الفلسطينية.. ماسك يرضخ للضغوط. 2023/11/13. الرابط هنا

للدعوة إلى عمليّات اغتيال أو هجومٍ منظّم ضدّ قرية فلسطينيّة بدون أية تداعيات أو إلخ، مما يجعلها منصةً جذّابة لجميعِ الأطراف ومن كلّ الجهات.[37]

وفي حين تتبوأ شركة "ميتا" صدارة انتهاك حريّة التعبير والرأي، ومنصة "إكس" بالرغم من كونها رفعت بعض التقييدات على المحتوى الفلسطينيّ ولكن ما زالت مساحةً جذابة للتحريض وخطاب الكراهيّة الإسرائيليّ على الفلسطينيين، بالمقابل لاحظنا اتسام منصّة تيكتوك بالتوازن نسبيًا، ويبدو بعد ازدياد حجم الضغط على الشركة تصاعدت حدّة إسكات الأصوات. وأخيرًا تقدم منصة تيليجرام مساحة حرة لجميع الجهات بدون أي رقابة أو قيود، مما يؤدي أيضًا الى ارتفاع درجات التحريض والدعوات إلى مزيدٍ من العنف بشكلٍ صريح على مستوى فردي ضد الفلسطينيين وأيضًا جماعيّ. كما أن "لينكد إن" (LinkedIn) انضمّت إلى قائمة المنصّات المنتهكة لحقوق وحريّات الفلسطينيين الرقمية، من خلال حذف محتوى يتعلق بالدعوة إلى الالتزام بالقانون الدوليّ، وتم إخبارهم على أنهم بذلك ينتهكون "سياسات المحتوى" للمنصّة.

وفيما يلي أبرز الأرقام التي جمعها مركز حملة من خلال المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية "حُر":

مجموع انتهاكات الإزالة والتقييد: 1639

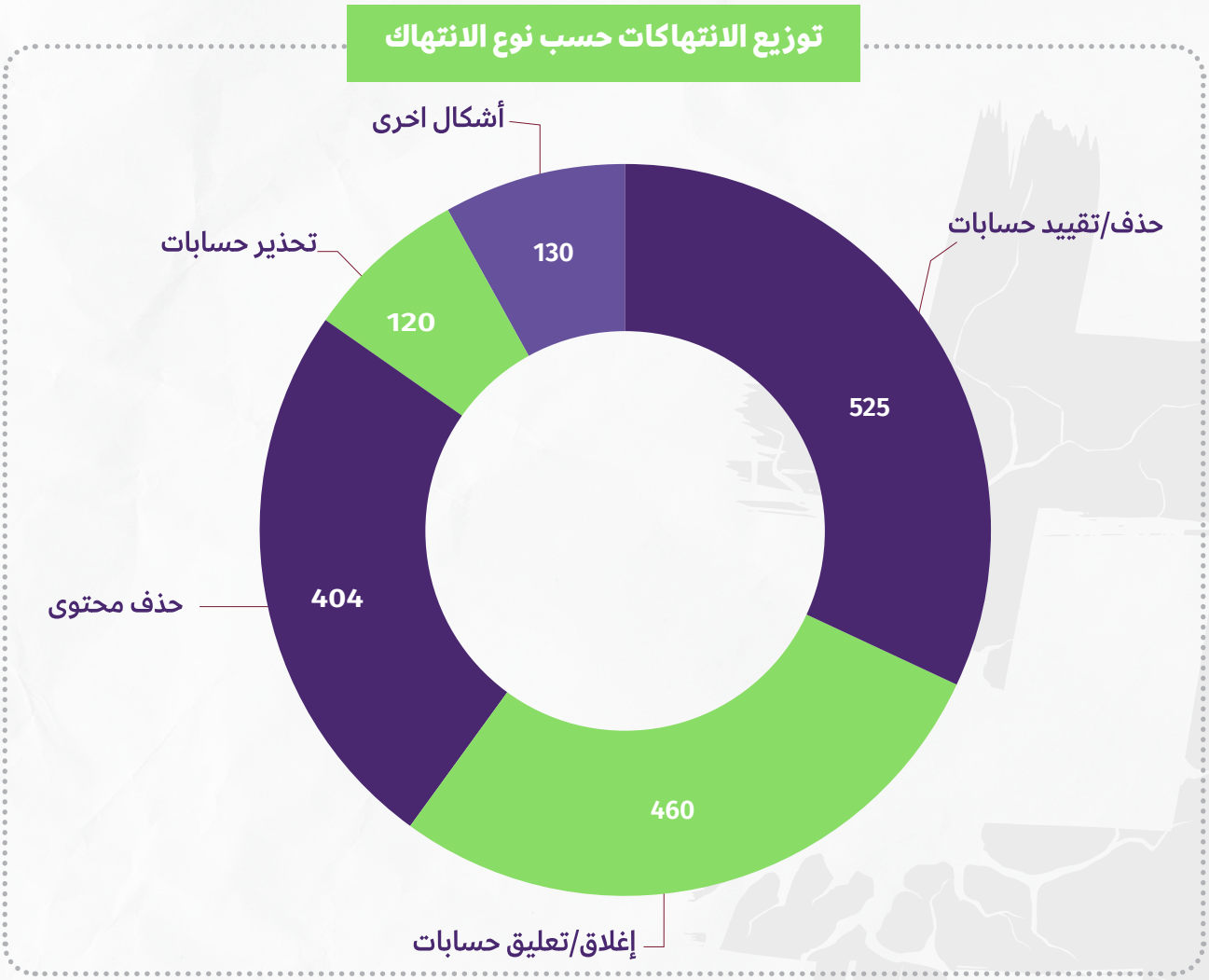

37 مقابلة بحثيّة. نديم ناشف المؤسس المشارك والمدير التنفيذي لمركز حملة. 2023/11/6

توزيع الانتهاكات حسب الأرباع

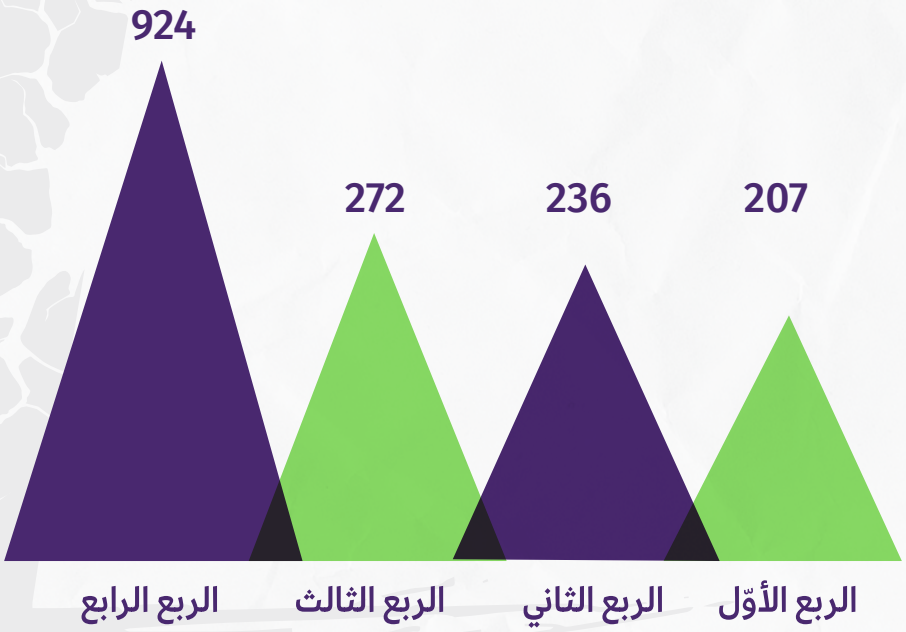

توزيع الانتهاكات حسب المنصات

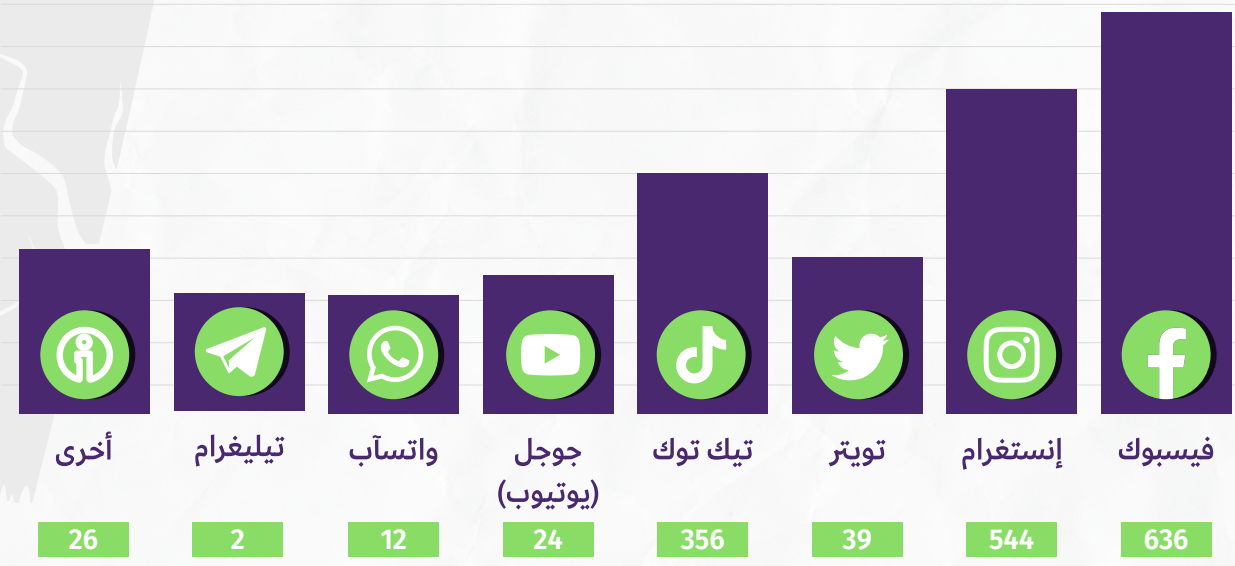

توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المتأثرة

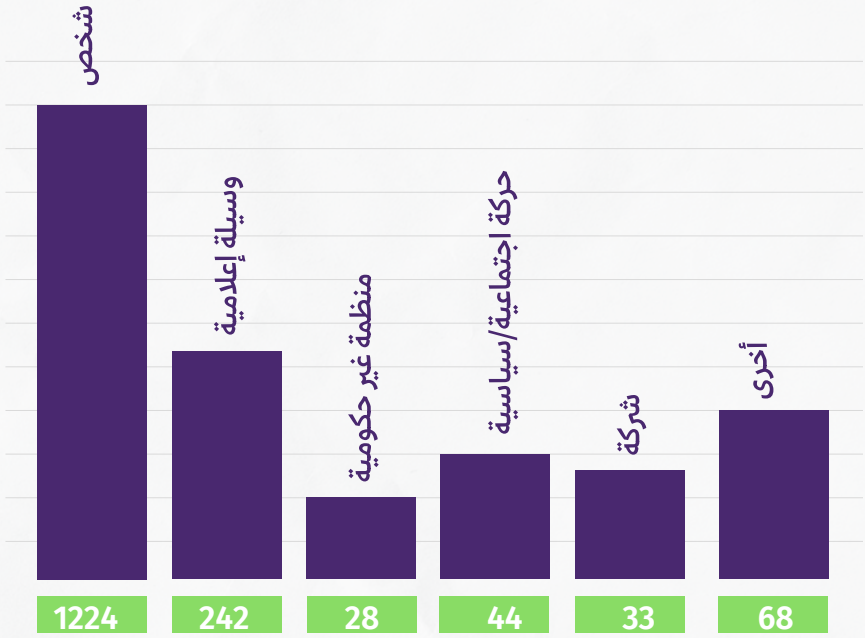

توزيع انتهاكات الأفراد حسب صنف الضحية[38]

ناشط/ة	صحفي/ة	مدافع/ة عن حقوق الإنسان	مؤثر/ة	مؤلف/ة/ أكاديمي/ة	أخرى
430	190	107	83	30	384

38 قد يحمل الشخص أكثر من صفة في ذات الوقت، مثلًا ناشط/ة سياسي/ة وصحفي/ة، ولذلك فإنّ الصفات أكثر من أعداد الأشخاص المتأثرين/ات.

تصنيف الضحايا حسب الجنس

رجل 643

فتاة 581

تصنيف الضحايا حسب نوع الحساب على منصات التواصل

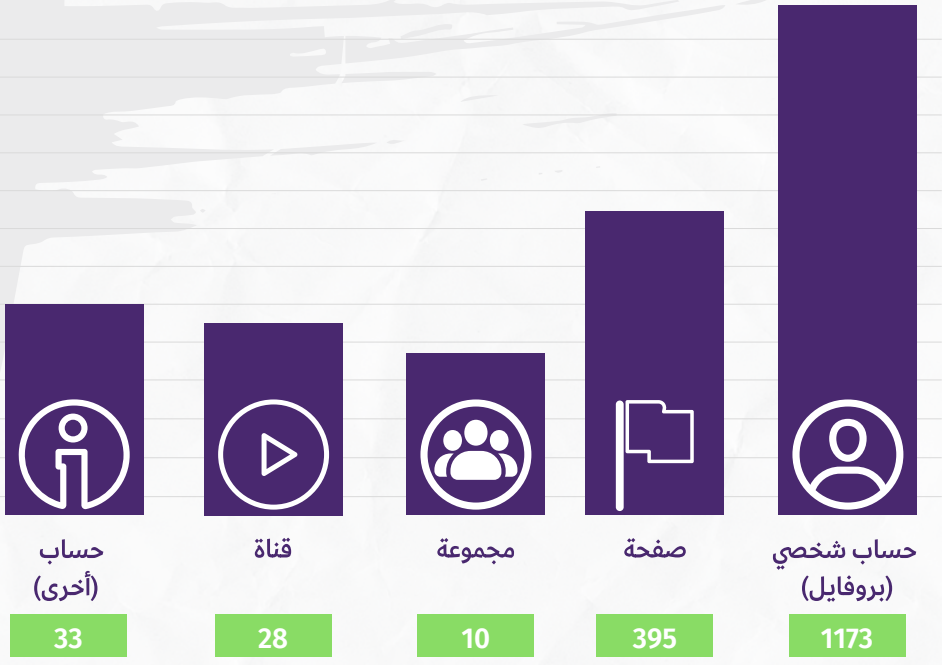

عدد الانتهاكات التي جرى متابعتها من قبل الشركة

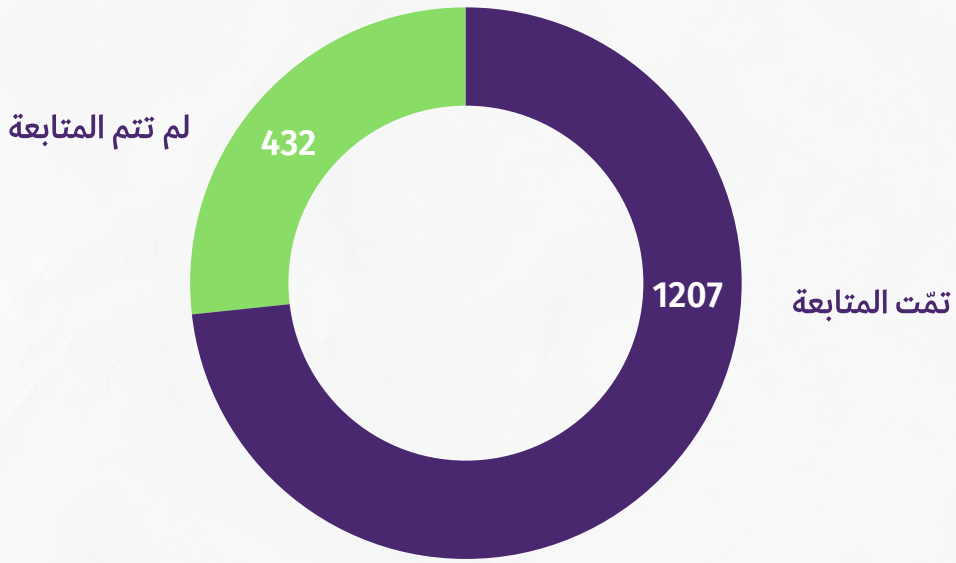

توزيع ردود الشركات على متابعات مركز حملة حتى اللحظة

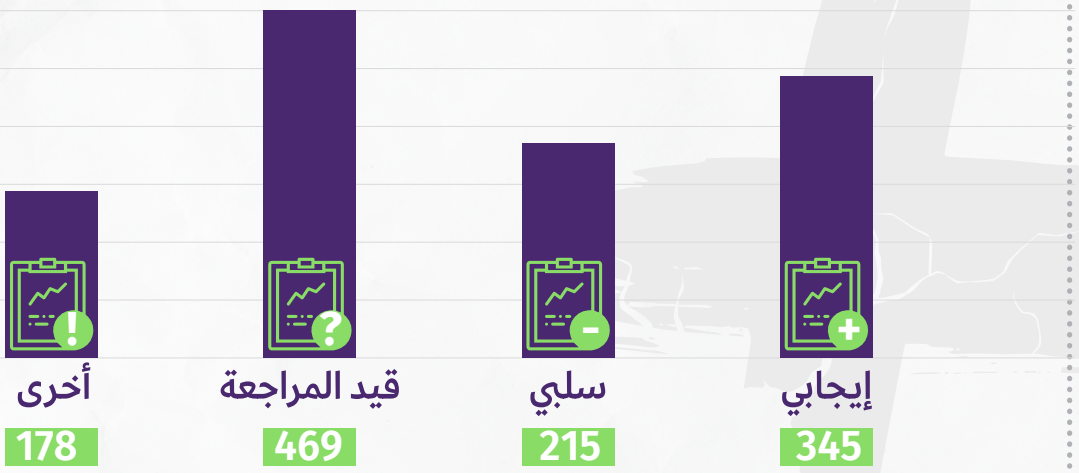

الحقّ في التجمع والتنظيم

الحقّ في التجمع والتنظيم

برزت تقييدات الحقّ في التجمّع والتنظيم بشكلٍ واضح في الآونة الأخيرة كما يُشير أحمد قاضي مدير الرصد والتوثيق عن مركز حملة، خلال مقابلةٍ مع الكاتب، على أن سياسة شركة "ميتا" تعمل بشكلٍ منهجيّ لتقويض حريّة الفلسطينيين في التنظيم والتجمّع على اعتبارات سياسيّة. وتمثّل ذلك بشكلٍ أساس في تقييد وتعليق مجموعات فيسبوك وصفحات إخبارية وصفحات سياسية عن المنصّة، وإزالة كثير من المحتوى التي تنشره لجمهورها.

وحظرت منصّة فيسبوك أيضًا هاشتاغ "#طوفان الاقصى" مما ساهم في تقويض حريّة التنظيم والتجمّع عند الفلسطينيين باعتبار الهاشتاغ شكل من أشكال العمل والتنظيم الجماعي على الإنترنت. بالمقابل، أتاحت حريّة التنظيم كاملة للإسرائيليين من أجل التفاعل المنظّم على منصّة إكس وأيضًا منصات ميتا من خلال هاشتاغ "#חרבות ברזל" وهو الإسم الذي أطلقتهُ السلطات الإسرائيليّة على الحرب ضدّ قطاع غزّة، وفقًا للمقابلة مع القاضي، مع العلم أن الإسرائيليين يستخدمون مثل هذا التنظيم من أجل تحريض جماعيّ ضدّ الفلسطينيين.[39] وهي سياسة واضحة تقلل من إمكانيّات التنظيم على منصات التواصل الاجتماعيّ مثل المجموعات والصفحات، لدى الفلسطينيين (والنشطاء الداعمين للقضيّة الفلسطينيّة).

كما أنّ المنصّات الرقميّة تبنت سياسة واضحة تنحو إلى التضييق على حق الفلسطينيين في التنظيم والتجمع بطرق عديدة وبشكلٍ متفاوت، كما توضح الأرقام:

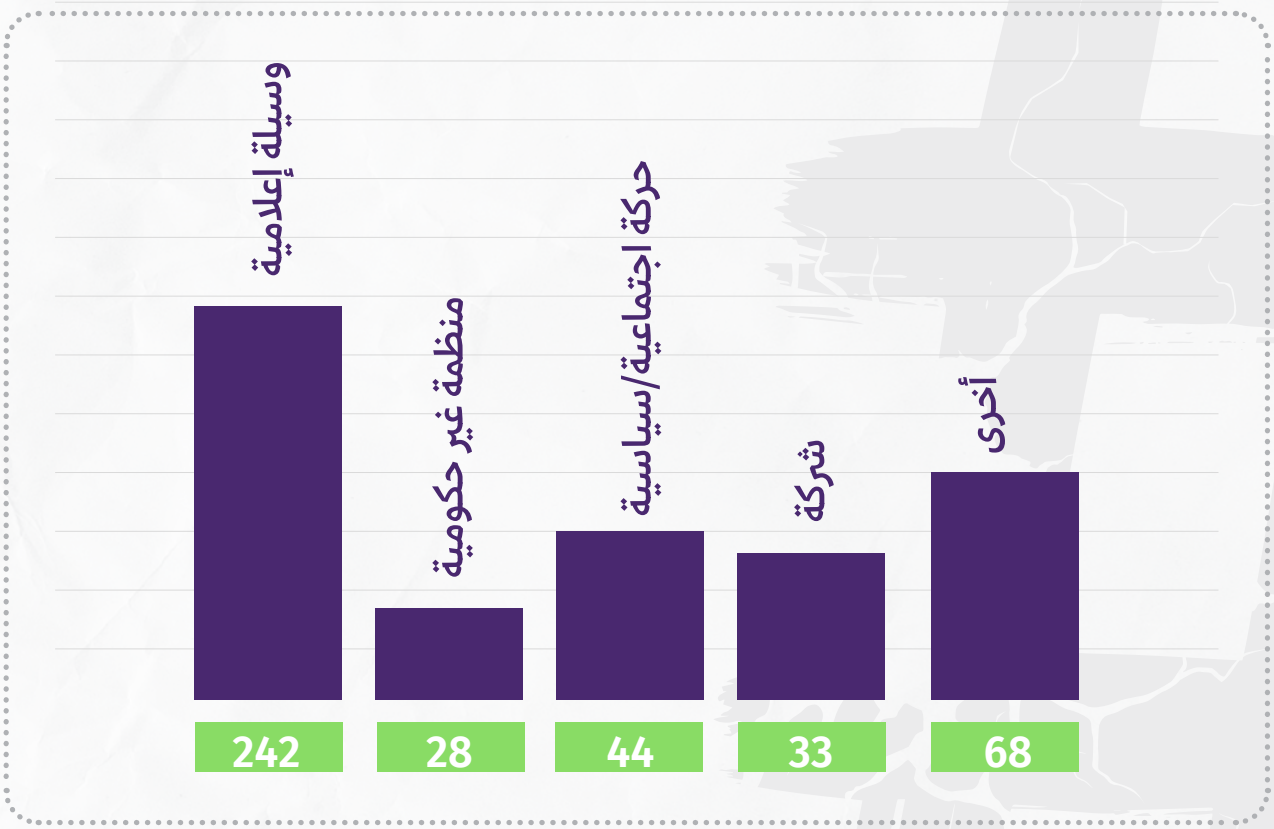

39 المصدر نفسهُ.

وبذلك لم يقتصر تقييد منصات التواصل الاجتماعي على الحريات والآراء الفردية، وإنّما تجاوز ذلك إلى تقييد قدرة الفلسطينيين/ات والداعمين/ات لفلسطين على العمل والتنظيم الرقمي الجماعي على الإنترنت عبر مجموعات أو صفحات أو قنوات وهاشتاغات رقمية من خلالها يمكن إعلاء صوت جماعي بخصوص أي قضيّة.

وتشمل عادةً الصفحات والقنوات والمجموعات التي تم تقييدها أو إزالة محتوى نشرته حركات سياسية واجتماعي كما يظهر الرسم البياني أعلاه، أو منظمات غير حكومية، ووسائل إعلام وغيرها من أشكال التنظيم السياسي والاجتماعي في العصر الحديث، وهو ما يعني تقييد قدرة هذه الجهات على المناصرة والعمل السياسي والدفاع عن الحقوق بشكلٍ رقمي.

الحق في حظر الخطاب العنصري والتمييزي وكافة أشكال الكراهية

الحق في حظر الخطاب العنصري والتمييزي وكافة أشكال الكراهية

تواصل خطاب الكراهية والتحريض باللغة العبري على منصات التواصل الاجتماعي بشكلٍ مكثف خلال عام 2023، حيث انطلقت بداية العام حملة عنيفة تحريضية من قبل إسرائيليين على منصّات التواصل الاجتماعيّة تخللت تحريض ومطالبات في الإبادة والمحو ودعوات إلى قتل وموت العرب لا سيّما في بلدة حوّارة. وإثر التحريض المتواصل نفذّ المستوطنون الإسرائيليون هجمة عنيفة على البلدة مساء يوم الأحد 26 شباط 2023، وهاجموا السكّان والممتلكات بالحجارة وأطلقوا النيران فقتلوا فلسطينيًا، وأثاروا الذعر، واعتبر الاعتداء الأكثر حجمًا واتساعًا ، منذُ الانتفاضة الثانية، ووصفتهُ صحفًا عديدة عالميّة وعربيّة بأنه "بوجروم" ضدّ الفلسطينيين.[40] بالتزامن مع التحريض العنيف المتواصل قبل وبعد الحادثة، وشارك فيها جهات رسميّة من وزير الدفاع والماليّة "بتسلئيل سموتريتش" وكذلك نائب رئيس مجلس المستوطنات شمال الضفة الغربية "دافيد بن تسيون" دعت قبيل الحادثة إلى محو حوّارة، وتبع ذلك تشجيعًا واحتفالًا في هذهِ الدعوات من قبل نشطاء ومواقع اخباريّة وصفحات ومجموعات يمينيّة على منصّات التواصل الاجتماعيّ.[41]

استخدم المحرضون الإسرائيليون عددًا من الهاشتاغات للتعبير عن "فرحهم" واستمرار التحريض، وأكثرها شيوعًا هو هاشتاغ "#لنمحو حوّارة" إذ بلغ عدد المشاهدات أكثر من نصف مليون مشاهدة خلال أحداث العنف.[42]

كما يزداد التحريض على منصّة "تيلجرام" بعلم ووعي من الشركة، بدون أية رقابة، كما أنها تتيح الحرية للفلسطينيين، تسمح في الوقتِ نفسه بالتحريض عليهم وتعريض حياتهم إلى الخطر، ولعل أبرز القنوات التحريضية كانت "صيّادو النازيين" التي تنشر أسماء وصور نشطاء وصحافيين وأكاديميين فلسطينيين، هادفة إلى خلق حالة من الضبط والترويع والترهيب وفقًا لنديم ناشف.[43]

وعلى إثر أحداث أكتوبر، ازداد منسوب الكراهية والتحريض الرقمي إلى مستوىً غير مسبوق، ورصد مركز حملة، من خلال النموذج اللغوي المدعّم بالذكاء الاصطناعي الذي طوّره، ما يقارب الثلاثة ملايين (تحديدًا: 2,935,000) محتوى عنف وكراهية باللغة العبرية ضد الفلسطينيين على وسائل التواصل الإجتماعي، في سياق الحرب ضدّ قطاع غزّة التي شنتها إسرائيل منذُ 7 أكتوبر في العام الماضي. وقد تنوعت خلفية هذه المضامين العنيفة، منها على خلفية سياسية ومنها على خلفية عرقية أو دينية وغيرها.[44]

وفيما يلي تحليلًا لمضامين العنف والتحريض التي وثقها مركز حملة يدويًا من خلال منصّة حُر وجرى متابعتها مع الشركات:

40 Middle East Eye ,News .Israeli press review :Columnist warns"Kristallnacht was relived in Huwwara .2023/02/28 ."Link here

41 إصدارات حملة. تقريراً يحلل الخطاب الإسرائيلي التحريضي ضد بلدة "حوارة" على منصة تويتر. 2023/6/1. الرابط هنا

42 إصدارات حملة. تقريراً يحلل الخطاب الإسرائيلي التحريضي ضد بلدة "حوارة" على منصة تويتر. 2023/6/1. الرابط هنا

43 مقابلة بحثيّة. نديم ناشف المؤسس المشارك والمدير التنفيذي لمركز حملة. 2023/11/6

44 أخبار حملة. مركز حملة يرصد أكثر من مليون خطاب عنيف باللغة العبرية ضد الفلسطينيين على وسائل التواصل الإجتماعي. 2023/11/14. رابط هنا

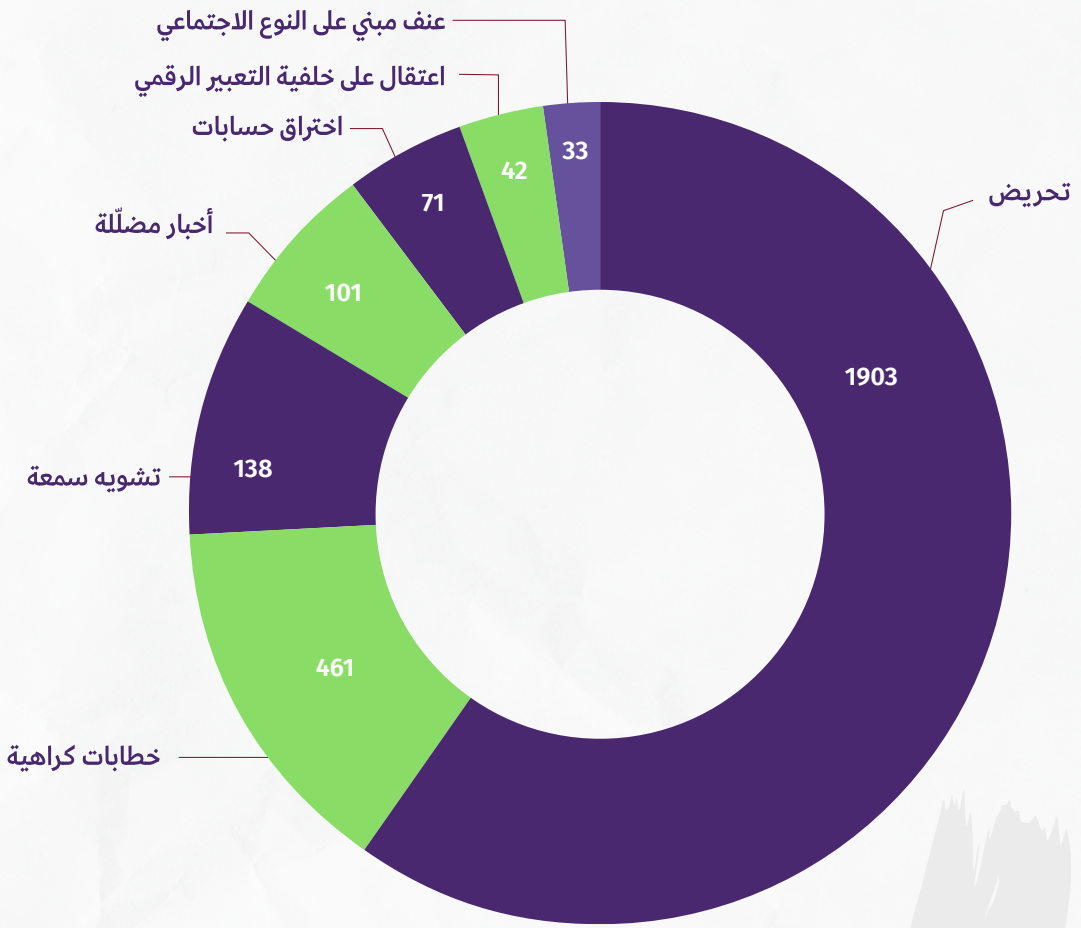

توزيع الانتهاكات حسب الأرباع

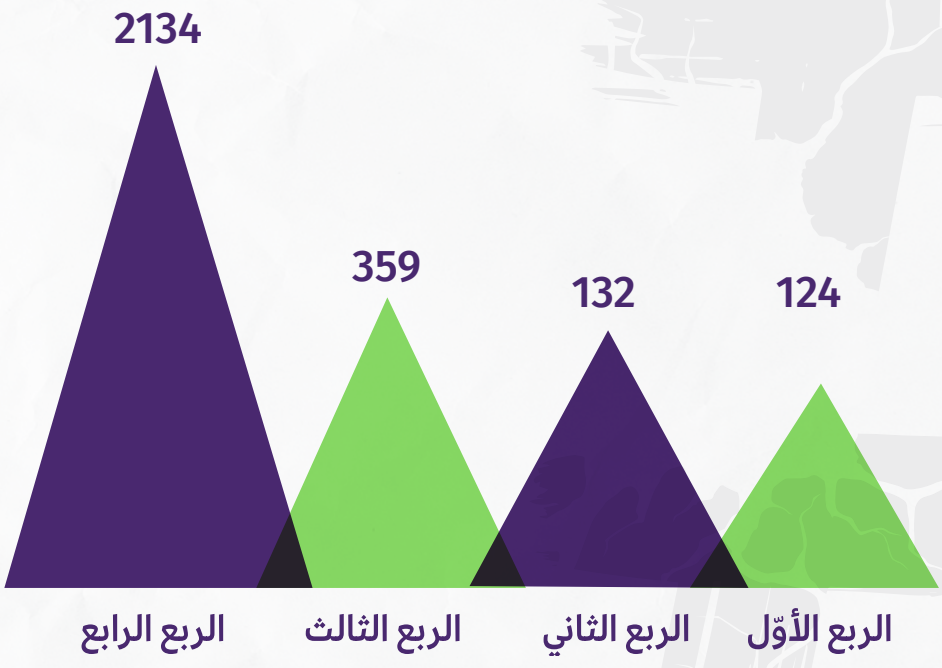

توزيع الانتهاكات حسب المنصات

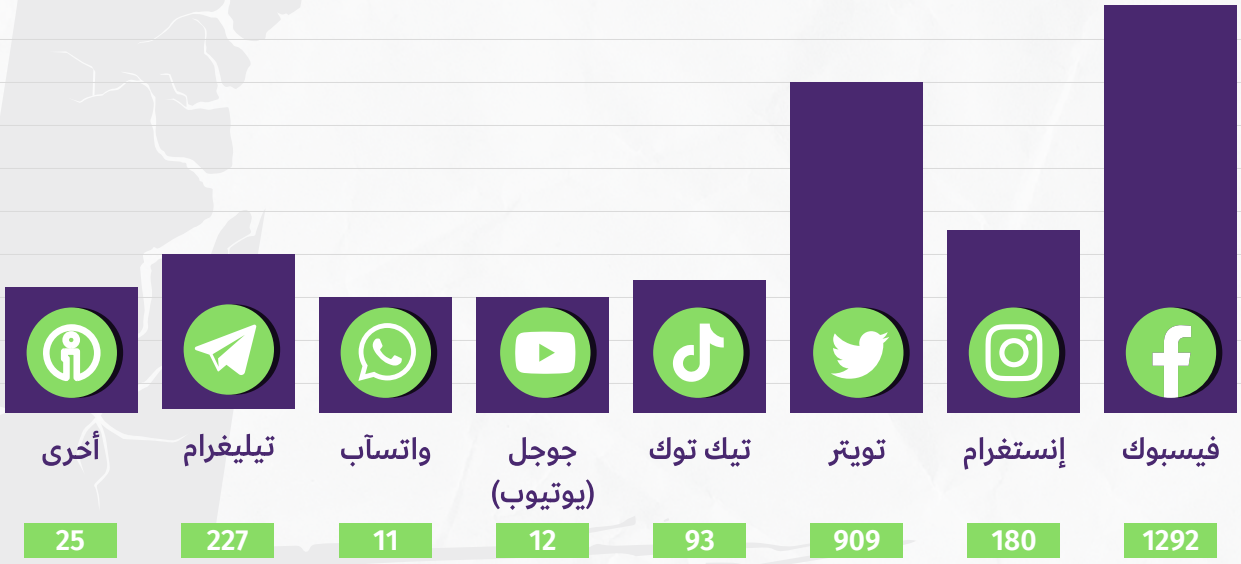

توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المستهدفة بالمحتوى العنيف والتحريض

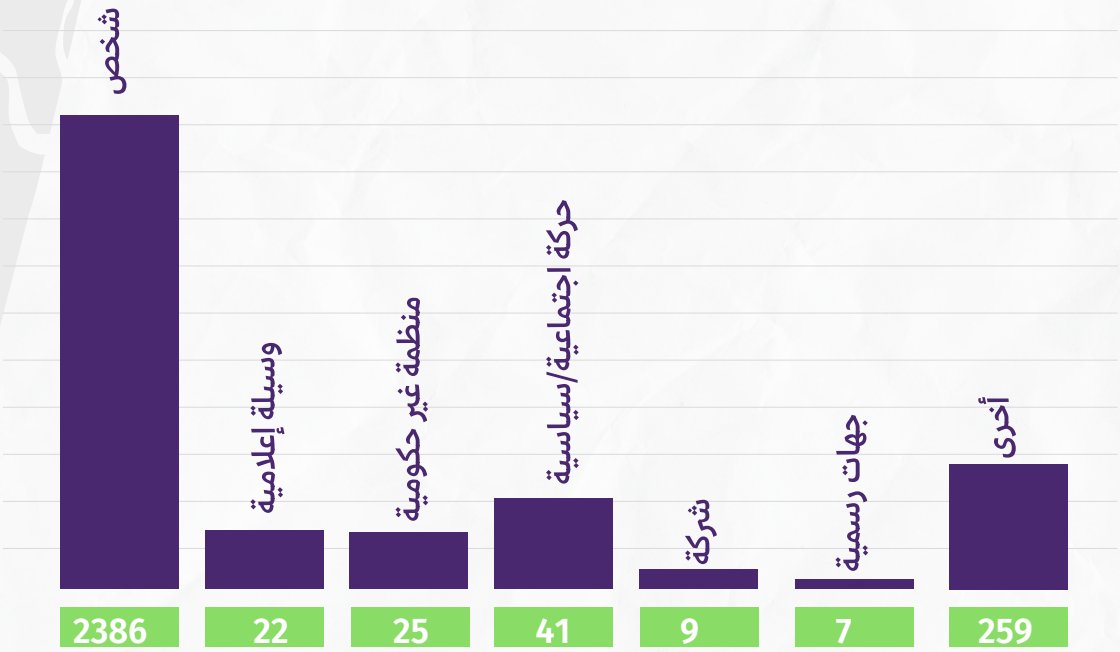

توزيع الانتهاكات حسب صنف الضحية[45]

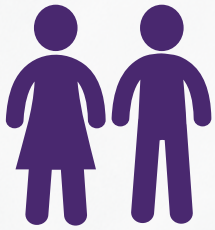

ناشط/ة	صحفي/ة	مدافع/ة عن حقوق الإنسان	مؤثر/ة	مؤلف/ة/ أكاديمي/ة	مسؤول/ة سياسي	أخرى
127	26	34	10	38	50	2101

تصنيف الضحايا حسب الجنس

رجل	فتاة	كلاهما
274	313	1799

تصنيف نوع الحساب التي نشرت المحتوى العنيف على منصات التواصل

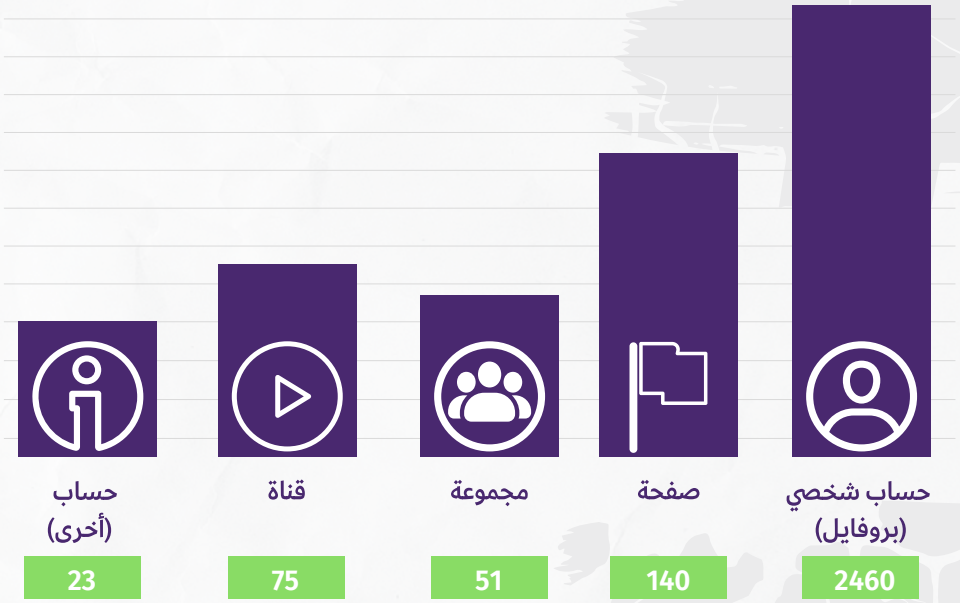

حساب شخصي (بروفايل)	صفحة	مجموعة	قناة	حساب (أخرى)
2460	140	51	75	23

45 قد يحمل الشخص أكثر من صفة في ذات الوقت، مثلًا ناشط/ة سياسي/ة وصحفي/ة، ولذلك فإنّ الصفات أكثر من أعداد الأشخاص المتأثرين/ات.

عدد الانتهاكات التي جرى متابعتها

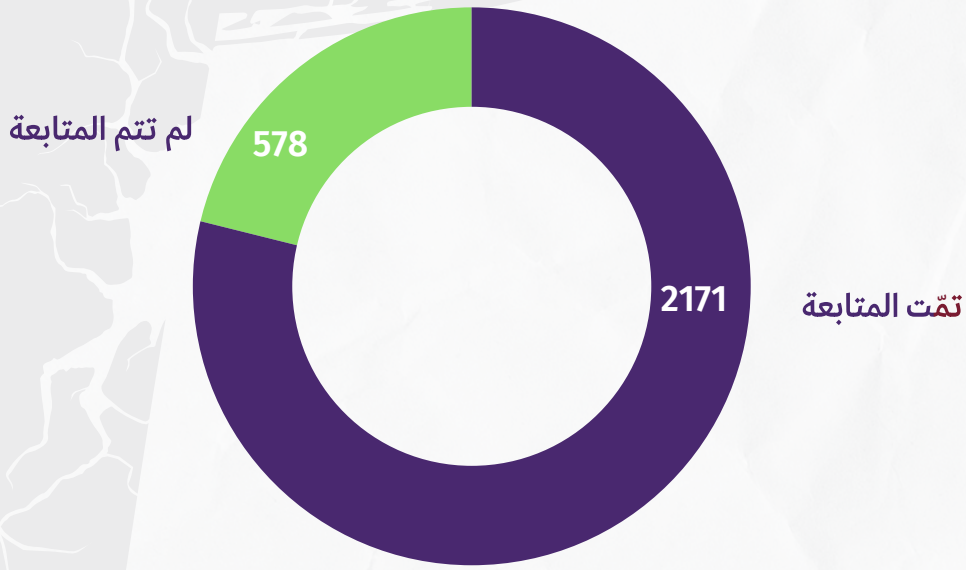

توزيع ردود الشركات على متابعات مركز حملة حتى اللحظة

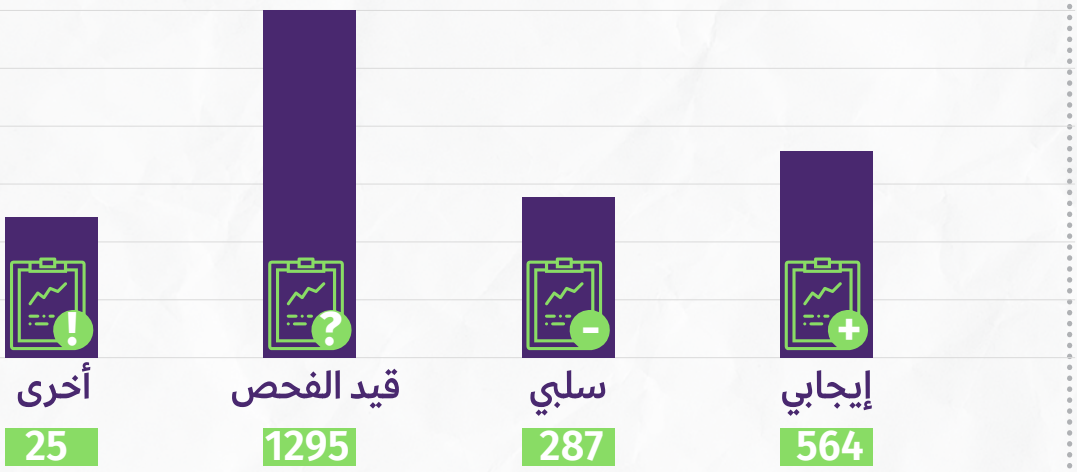

اقتصاد رقمي

ردًا على الممارسات التجارية التمييزية من قبل شركة "باي بال" (PayPal) ضدّ الفلسطينيين في الأرض المحتلّة، أرسل أحد عشر عضوًا في الكونجرس الأمريكي، بما في ذلك النواب مارك بوكان، وإلهان عمر، ورشيدة طليب، وآخرون، رسالة تحث الرئيس التنفيذي لشركة "باي بال"، دان شولمان، على توسيع خدماتها لتشمل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، للضغطِ على الشركة من أجل تغيير سياستها، يؤكد الاقتراح مسؤولية الشركة في الالتزام بالممارسات غير التمييزية ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، هذه المبادرة هي جزء من حملة "PayPal4Palestine" التي تم إطلاقها في عام 2016 بالتعاون مع حملة. تسلّط الحملة الضوء على الخدمات التي تقدمها "باي بال" في إسرائيل، بما في ذلك المستوطنات غير القانونية، مع منع الفلسطينيين من الوصول إليها، ممّا يؤثر هذا الحرمان سلباً على الفرص الاقتصادية والتنمية المتاحة للفلسطينيين.[46]

وما زال يكافح الفلسطينيون من أجل الوصول الكامل إلى بعض المنصات الرقميّة العالميّة في العالم مثل يوتيوب وأمازون. على سبيل المثال، يوتيوب يمنع الفلسطينيين من برنامج وإمكانيّات تقاسم الإيرادات مما يعني أنه بإمكان الفلسطينيين إنشاء محتوى على المنصة، لكن لم يعد بإمكانهم كسب المال منه، وهذا يعتبر اضطهاد الشركات الرقمية للاقتصاد الفلسطينيّ بالتعاون مع الاحتلال، خصوصًا في ظلّ ارتفاع البطالة على أثر صعوبات الحركة والتنقّل في الضفّة الغربيّة وبالأخص قطاع غزّة.[47]

اكتسبت عملة "بيتكوين" شعبيّة كبيرة في الأراضي المحتلّة، في ظل غياب خدمات "باي بال"، خاصة في قطاع غزة. لكن في الوقت ذاته، قامت الشركة مؤخرًا باغلاقِ حسابات "بايننس" لعديدٍ من الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزة بناء على طلب السلطات الإسرائيليّة.[48] وأيضًا تواجه عملة البيتكوين حاليًا مشكلات تتعلق بالثقة مقارنةً في شركة "باي بال"، وبالتالي فإنّ غياب "باي بال" عن الاستخدام يحدّ من الفرص المتاحة للشركات الفلسطينية، وخاصة في مجال تطوير البرمجيات والتجارة الإلكترونية.[49]

وأيضًا قامت شركة "WISE" التي توفر خدمات مالية أبرزها حوالات مالية رقمية عابرة للحدود بإغلاق حسابات عديدة تعود لمؤسسات فلسطينية، لا سيّما بعد أحداث السابع من أكتوبر وما تلاها من عدوان إسرائيلي على قطاع غزّة. وبالتالي فإنّ منافذ مالية موثوقة عديدة لتحويل الأموال قد أغلقت أمام الفلسطينيين، ويمكن أن يكون لذلك تداعيات سلبية على الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي الفلسطيني.

وقد وثّق مركز حملة في الشهور الأخير لعام 2023 تقييد أو تعليق حسابات أو رفض حوالات لحسابات فلسطينية سواء أفراد أو مؤسسات ما عدده 12 حساب لمنصات مثل "باي بال" وأمازون وبايننس وغيرها، إضافةً إلى حسابات وايز المذكورة أعلاه.

---

46 أخبار، حملة. مركز حملة يتعاون مع 11 عضو كونغرس لإرسال رسالة إلى شركة باي بال للضغط عليهم لفتح خدمات الشركة للفلسطينيين/ات. 2023/05/24. الرابط هنا

47 India Today Tech ,Palestinians struggle with limited access to global platforms like YouTube ,Amazon and PayPal .29.11.2023 .Link here

48 خبر على موقع "أخبار بيتكوين". فلسطين و"BTC" تتقاربان مع ابتعاد باي بال. 2023/08/06. الرابط هنا.

49 Louisa Alexa .Why Bitcoin Can't Replace PayPal In Palestine .Forbes .2023/06/23 ,Link here

تركيز خاصّ: تداعيات وتحوّلات ما بعد أحداث 7 أكتوبر

تركيز خاصّ: تداعيات وتحوّلات ما بعد أحداث 7 أكتوبر

نظرة عامة

تدهورت حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة إثر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة في السابع من أكتوبر، ولا سيّما حالة الحقوق الرقمية على مختلف منصات التواصل الاجتماعي. وكان ذلك على العموم بتقييد حرية التعبير بأشكالٍ مختلفة، وأيضًا بإتاحة المجال للتحريض وانتشار خطابات الكراهية ضد الفلسطينيين/ات.

فقد استطاع "حملة" رصد ظواهر عنصرية على منصات "ميتا" منها ما يتعلّق بتقييد المحتوى الفلسطيني، مثل إخفاء أو تقييد وصوليّة منشورات للمؤثرين/ات والصحافيين/ات والنشطاء/ات، مما تساهم في انخفاض عدد المشاهدات، وإعاقة وصول المعلومات. وحجب القدرة على التعليق بذريعة منع أنشطة غير محدد لحماية معايير مجتمع المنصّة. كما ترجمت مفردة "الحمد الله - فلسطينيّ" تلقائيًا إلى "فلسطينيّ إرهابي" على منصّة إنستغرام قبل أن تعتذر المنصة وتصلح الخلل، وأضاف القاضي، أن حريّة التجمّع والتنظيم للفلسطينيين تعرّضت لإقصاءٍ وانتهاكات وانحازت تقنيّات الذكاء الاصطناعي داخل المنصّات إلى الرواية الإسرائيليّة لعدّة أسبابٍ متراكمة حيثُ تصبح ترجمة كلمة "فلسطينيّ" إلى "إرهابيّ"، واعترفت بذلك شركة "ميتا" وعملت على إصلاح هذا "الخطأ".[50]

وقد وثّق مركز حملة منذ السابع من أكتوبر 2023 حتى نهاية العام ما مجمله 3035 انتهاكًا رقميًا، شملت 910 انتهاكات إزالة/تقييد بحق حسابات فلسطينية أو داعمة لفلسطين، و8 حسابات اقتصاد رقمي مثل "باي بال"، بالإضافة إلى 2117 محتوى عنف وكراهية وتحريض باللغة العبرية بحق الفلسطينيين/ات والداعمين/ات لحقوقهم.

منصات ميتا

كانت شركة "ميتا" على رأس الشركات التي تمارس رقابة على الأصوات والسردية الفلسطينية، وحتى بعد التحسينات التي تعهّدت الشركة بإنفاذها إثر تقرير العناية الواجبة الذي أنجزته منظمة الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية. رغم ذلك، ما زال "حملة" يرصد ويوثق حالات عديدة من الإسكات والقمع والتقييد والحذف للمحتوى الفلسطينيّ على منصات "ميتا" المختلفة.[51]

فيما يلي بعض الظواهر التمييزية الّتي رصدها ووثقها مركز حملة عليها:

- انخفاض عدد المشاهدات لقصص المؤثرين/ات، بحيث يتم تأجيل عرضها تلقائيًا وتفضيل قصص أخرى عليها، لكونها تحتوي على أخبار من صفحات أخرى (Shadowbanning).

50 مقابلة بحثيّة. أحمد القاضي مدير الرصد والتوثيق عن مركز حملة. 2023/11/15

51 إصدارات، حملة. إحاطة بشأن واقع الحقوق الرّقميّة الفلسطينيّة منذ السّابع من تشرين الأوّل/أكتوبر 2023. 2023/11/01. الرابط هنا

- غيّرت شركة ميتا إعدادات الظّهور الافتراضيّة لجميع مستخدميها/مستخدماتها في المنطقة من "عام" إلى "الأصدقاء فقط؛" وذلك للحدّ من عدد الأشخاص الّذين يمكنهم قراءة المنشورات العامّة والتّعليق عليها.
- تغيير إعدادات التّعليقات بِحدٍّ من يُمكنهم التّعليق بدائرة الأصدقاء أو متابعي الصّفحة لأكثر من 24 ساعة.
- حجب القدرة على الّتعليق بذريعة منع أنشطة غير محددة لحماية معايير مجتمع المنصّة.
- ترجمة مُفردة "فلسطيني" تلقائيًا إلى "فلسطيني إرهابي" الأمر الّذي تزعم الشّركة إصلاحه دون أي توضيح.
- تِكرار اعتبار الصّورة الرّمزيّة للعلم الفلسطيني رمزًا سلبيًا/ضارًا وإخفاؤه تلقائيًا ضمن المنشورات (دون حذفه).
- أسفر خطأ برمجي بإخفاء المحتويات الّتي تُظهر ضحايا قصف المستشفى الأهلي العربي بذريعة انتهاك الصّور معايير مجتمع المنصّة بشأن المحتويات الّتي تشمل صور عُري.
- التّضييق المُفرط على المحتوى العربي واعتباره انتهاكًا، بينما تُترك المضامين ذاتها إن عُبِّر عنها باللّغة الإنجليزيّة.
- الإبقاء على هاشتاغات عبريّة تدعو لمحو غزّة (مِثل #**למחוקאתעזה**) دون رقيب أو حسيب رغم ما تنثني عليه هذه الوسوم من تحريضٍ سافرٍ على العنف على الأرض.
- في المقابل، هُرِعت شركة ميتا على إعمال مِقصها الرّقابي على وسم #طوفان_الاقصى باللّغة العربيّة منذ اليوم الأوّل من التّصعيد، الأمر الّذي لم تُقدِم عليه بالنّسبة للوسم الموازي في العبرية #**חרבות_ברזל** (#السّيوف_الحديديّة)؛ إذْ لم ترَ فيه انتهاكًا لسياساتها.

في العديد من الحالات، يُعزى ما سبق إلى الإدارة المُفرطة للمحتوى الفلسطيني والتّباين الموثّق في تنفيذ سياسات الشركة، إذ عَمِدت الشّركة لخفض عتبة إزالة المحتوى من 80% بالمئة إلى 25%، مما يعني حذف أي محتوى تقرر نماذج الذكاء الاصطناعي أنّ احتمالية كونه محتوى عنيف 25% فما فوق، وهذا أدى إلى إزالة وتقييد مفرط للمحتوى العربي وبشكلٍ تعسّفي.

وساهمت وحدة السايبر الإسرائيلية بتقييد المحتوى الرقمي الداعم للفلسطينيين، إذ تدّعي الوحدة أنّها قدمت 8000 طلبًا إلى فيسبوك وتيكتوك لإزالة محتوى داعم لفلسطين خلال شهر من الحرب بنسبةِ استجابة وصلت إلى 94%. ونسب نجاح كبيرة متفاوتة مع المنصات الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن وحدة السايبر تقف وراء طلب الرقابة على الوسوم الناقدة، بما في ذلك الهاشتاج العربي #طوفان_الاقصى عبر منصات ميتا المذكورة آنفًا.[52]

52 Thomas ,Brewster .Israel Has Asked Meta And TikTok To Remove 8,000 Posts Related To Hamas War .Forbes .14.11.2023 ,Link here

الخطاب العنيف

أصبحت منصة "إكس" هي الأخرى مساحةً رقميّة مليئة في التحريض والكراهيّة والعنف ضدّ الفلسطينيين/ات، وذلك بسبب غياب إدارة حقيقية للمحتوى العبري، وأيضًا عدم تعاون المنصّة مع المجتمع المدنيّ ومنظمات حقوق الإنسان. والمنصّة الأقل قدرةً على مكافحة خطاب التحريض والعنف، هي "تيليجرام" إذ أنها ليست معنيّة بتاتًا في إدارة المحتوى، وهذا يسبب مصدر قلق كبير طوال الأزمة باعتبار أنها تتيح دعوات صريحة في الإبادة الجماعيّة للفلسطينيين، والعقاب الجماعي، أو دعوات لحرق الممتلكات والتخريب في القرى والبلدات الفلسطينيّة.[53]

تزايد خطر الانتهاكات على منصّة "تيك توك" على أثر الحرب الأخيرة، من المعلوم أن الانتهاكات ليست بالحجمِ ذاته في منصّات أخرى، ولكن يوجد تصاعد حادّ في ملاحقة ورقابة المحتوى الفلسطينيّ. أما من ناحية المحتوى العبريّ التحريضيّ نجد تطورًا إيجابيًا في هذا الصدد، من حيثُ إزالة جزء كبير من المحتوى العنيف نتيجة الإبلاغ الذي يقوم به المجتمع المدنيّ. أما موقع "يوتيوب" التابع لشركة "جوجل" يقوم برعاية الدعاية المؤيدة للحرب من قبل وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة واحتوى العديد منها على مواد عنيفة وخطاب كراهيّة بشكلٍ خاصّ.

ملاحقة السلطات الإسرائيلية للنشطاء/ات

وإضافةً إلى ذلك ملاحقات غير قانونيّة ونشر المعلومات الشخصيّة، إذ أن السلطات الإسرائيليّة تستجيب لمجموعات المحرضين المنتشرين على منصات التواصل الاجتماعيّ؛ هذهِ المجموعات تقوم بنشر معلومات شخصيّة حول مؤثرين نشطاء وصحافيين فلسطينيين، مما يزيد من حملات المضايقة والتحقيق والاعتقالات من قبل السلطات والأجهزة الأمنيّة. وهذا مؤشر خطير على تعاون السلطات الرسمية مع جهات محرضة وعنيفة.

ووثّق مركز حملة، تفتيش القسري للهواتف المحمولة في القدس الشرقية، تم الإبلاغ عن قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بتمحيص هواتف الفلسطينيين في القدس الشرقية بالإكراه عند الحواجز، وعندما يتمّ العثور على أي محتوى على هذهِ الأجهزة يعبر عن التضامن مع غزة أو يوثق انتهاكات حقوقية من قبل المسؤولين الإسرائيليين في المنطقة، مما يسبب اعتقالات تعسفية أو عنف جسدي.[54]

ملاحقة النشطاء/ات الداعمين للحقوق الفلسطينية

طال تقييد التعبير الرقمي عن التضامن مع فلسطين الجامعات في أوروبا والولايات المتحدة. منها مثلًا جامعة واين ستيت في الولايات المتحدة، حيث قامت الإدارة بتقييد قنوات الاتصال بمجلس الشيوخ

53 المصدر نفسه.

54 المصدر نفسه.

الطلابي وواجهت اتهامات بالتمييز في وجهات النظر فيما يتعلق ببيان يدعم الفلسطينيين.[55] وأيضًا في المملكة المتحدة، حيث أشارت تقارير إلى "ثقافة الخوف" الناتجة عن مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تستهدف الأفراد، وخاصة أعضاء هيئة التدريس والطلاب الملوّنين الذين يدعمون فلسطين.[56]

وأدلى المفوض الأوروبي المعني بالسوق الداخلي والشركات، تيري بريتون، بتصريحات تتعلق بالالتزامات التي يجب على منصات التواصل الاجتماعي الالتزام بها بموجب قانون الخدمات الرقمية، والتي تتعلق بإدارة المحتوى في حالات الأزمات. وللأسف، هذه التصريحات لم تشر إلى تجارب الفلسطينيين خلال تصعيد العنف، وضغط الاتحاد الأوروبي باتجاه إزالة محتوى داعم لفلسطين بالأساس.

وفي الولايات المتحدة، دعت لجنة الطاقة والتجارة بالكونجرس الأمريكي المنصات الإلكترونية لاطلاع اللجنة على سياساتها فيما يتعلق بإدارة المحتوى غير القانوني، مع إغفال تجربة الفلسطينيين/ات والتركيز بشكلٍ صارم على مخاوف إسرائيل. بالمثل، قاد السيناتور تيد كروز لجنة التجارة في مجلس الشيوخ في التعامل مع المنصّات الرّقمية إكس وميتا وتيك توك وجوجل، مغفلًا تمامًا تجربة الفلسطينيين/ات، والتركيز على كيفية التزام المنصات بالقوانين والعقوبات الأمريكية التي تتطلب رقابة استباقية على المحتوى الفلسطيني.

55 Jenna Prestininzi .Investigation :Emails reveal WSU officials stifling student Palestine advocacy .The South End .2023/01/2 ,Link here

56 Middle East Eye ,News .Israel-Palestine war :Social media surveillance creates a› culture of fear ‹on UK campuses .2023/11/21 .Link here

خلاصة التقرير

خلاصة التقرير

- واجه الفلسطينيين في غزة تحدياتٍ كبيرة في مجال البنية التحتية الرقمية إثر الحصار المشدد والحرب الإسرائيليّة التي تسببت في تلف بنية الاتصالات وتعطيل خدمات الإنترنت، ما يجعل الوصول للسكان إلى وسائل الاتصال تحديًا صعبًا.
- عزّزت السلطات الإسرائيلية من استخدام وتطبيق تقنيات مثل "التعرّف على الوجه" في المناطق المحتلة منذ 1967، خاصة في الخليل والقدس الشرقية ونشر نقاط التفتيش والحواجز.
- تأسس فريق خاص لمكافحة "التحريض" بقيادة إيتمار بن جفير، وهو أحد أفراد الحكومة الجديدة في إسرائيل، الذي بدأ في تقييد حرية التعبير واتخذ إجراءات صارمة ضد الفلسطينيين، وقاد فريقًا لـ"مكافحة التحريض"، حيث تم رصد وإزالة محتوى تحريضي على الإنترنت وفتح تحقيقات جنائية في هذا السياق.
- في 7 مايو 2023، تم تقديم مقترح لتعديل قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي، مما يمنح الأجهزة الأمنية سلطة ملاحقة ما تسميهم مؤيدي الإرهاب، ينص هذا التعديل على عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات لأفعال مثل عرض الرموز أو نشر محتوى داعم، مما يثير مخاوف بشأن الانتهاكات المحتملة لحرية التعبير.
- في 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2023، صادق الكنيست على التعديل التاسع للدستور الذي يجرم الوصول المنهجي إلى المنشورات التي تم تعريفها على أنها إرهابية، حتى بدون القيام بأي أعمال. ويقول المنتقدون إن هذا القانون يقيد حرية التعبير، ولا سيما التأثير على النشطاء الفلسطينيين والمؤثرين/ات على وسائل التواصل الاجتماعي.
- لوحظ تزايد الاعتقالات التي تنفذها السلطات الإسرائيلية لمستخدمين/ات عاديين ونشطاء وصحفيين/ات ومؤثرين/ات، بناء على منشورات الرأي على منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وإنستغرام وغيرها على أثر الحرب ضدّ قطاع غزّة.
- مارست شركة "ميتا" تمييزًا ملحوظ ضد المحتوى باللغة العربية على منصاتها المختلفة. في المقابل، تبنّت منصة "تيكتوك" سياسة أكثر توازنًا. بينما أتاحت شركة "إكس" هامشًا من الحرّية في النشر حول ما يجري في فلسطين، إلّا أنّها أيضًا أتاحت هامشًا كبيرًا من حرية نشر خطابات عنيفة ضد الفلسطينيين باللغة العبرية.
- تحقق "ميتا" أرباحًا من نشر محتوى عنيف باللغة العبرية من خلال الموافقة على تمويل هكذا منشورات. في حين يلاحظ اعتماد "تيلجرام" سياسة حرية بدون ضوابط، ما أفسح المجال للتحريض والتهديد منفلت العقال.
- تصاعد الخطاب العنيف والتحريضي على نحوٍ كبير ضد الفلسطينيين على منصات التواصل الاجتماعي باللغة العبرية، حيث يظهر التحريض والدعوات إلى العنف والإبادة بشكلٍ غير مسبوق.

التوصيات

التوصيات

الشركات

على شركة التواصل الاجتماعيّ اتخاذ سياسات فعليّة لحماية حقوق الفلسطينيين الرقميّة، ومنها:

- شفافية حول إدارة المضمون المؤتمتة.
- إجراء تدقيق شامل وتوفير الشفافية الكاملة حول مجموعات البيانات المستخدمة في تدريب الذكاء الاصطناعي.
- انصياع الشركات التكنولوجية للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
- التأكد من إنفاذ سياسات إدارة المحتوى الخاصّة بها بشكلٍ عادلٍ مع جميع المستخدمين من شتى القوميّات واللغات، مع ضرورة أخذ السياقات الاجتماعيّة الاقتصاديّة والسياسيّ بعين الاعتبار عند تطبيق سياساتها.
- إشراك مؤسسات ومنظمات مجتمع المدني والمختصين والأكاديميين والخبراء في صياغة هذهِ السياسات وتطبيقها بشكلٍ متعاون.
- اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز الشفافيّة، مثل نشر طلبات الرقابة على المحتوى التي تتلقاها من الحكومات وبشكلٍ أكثر تحديدًا من الحكومات القمعيّة وسلطات الاحتلال والأجسام التابعة لتلك الحكومات، مثل وحدة السايبر، كما من المهمّ الكشف عن "الأخطاء التقنيّة" التي يتخللها تمييز ضدّ القوميّات والشعوب.
- الالتزام بإجراء مراجعات منتظمة وشاملة ومستقلة (عناية واجبة) للتأكد من الالتزام بحقوق الإنسان.
- الاستثمار في المصنّف اللغوي الخاص باللغة العبريّة من أجل إدارة المحتوى بعدالة ومساواة على أثر صعود حادّ في التحريض وخطاب الكراهيّة في المجتمع الإسرائيليّ ضدّ الفلسطينيين.
- على شركات الاقتصاد الرقميّ مثل "باي بال" الالتزام بمبادئ الأعمال وحقوق الإنسان، ومباشرة العمل على إنهاء التمييز الرقمي في خدماتها للدفع الإلكتروني في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- على منصّة "تيلجرام" الالتزام بمبادئ الأعمال وحقوق الإنسان وتغيير سياساتها تجاه "الحريّة المطلقة" للمستخدمين، ومن واجبها حظر ومنع المستخدمين من ممارسةِ نشاطهم الرقميّ الذي يهدّد حريّات الآخرين.

منظمّات مجتمع المدني والمؤسسات غير الربحيّة

- تعزيز التعاون وتنسيق العمل الجماعي بشكل تقاطعي؛ من أجل حماية الحقوق الرقمية الفلسطينية والحقوق الرقمية بشكل عام.
- زيادة الضغط على الحكومات والشركات المختلفة بهدف إلزامها بضرورة الالتزام بالقانون الدولي ومبادئ العمال وحقوق الإنسان.

- العمل بشكلٍ متواصل ومستمر لفهم تأثير السياسات الرقمية والخدمات الرقمية، التي تقدمها الحكومات والشركات على حقوق الإنسان ومساءلتهم عن هذه السياسات والخدمات.
- تطوير برامج تدريبيّة وحملات توعوية متواصل حول الممارسات الضارة على منصات التواصل الاجتماعي مثل تشويه السمعة والابتزاز والتحريض والتحرّض والأخبار المضللة، بالتعاون مع المدارس والجامعات والمؤسسات الحكوميّة.
- مواصلة رصد وتوثيق انتهاكات الحقوق الرقمية وتحليل، تأثيرها على حالة حقوق الإنسان الفلسطينيّة بالمجمل.
- على الجامعات والكليّات تطوير مساقات حول الحقوق الرقميّة، لزيادة الاهتمام في سياسات التميز واللامساواة من خلال العالم الرقمي.

السلطات الفلسطينيّة

- تكثيف التواصل الفعال للوزارات الفلسطينية ذات العلاقة؛ بما فيها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع منصات التواصل الاجتماعي والضغط عليها لإنهاء التمييز الرقمي بحق الفلسطينيين/ات، وتعزيز التبليغ عن المحتوى الإسرائيلي باللغة العبرية، الذي يحرض بشكل ممنهج ضد الفلسطينيين/ات.
- طرح مشروع قانون حماية الخصوصية والبيانات الشخصية للاطلاع العام والنقاش مع المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة.
- إنشاء هيئة رقابة مستقلة على الحقّ في الخصوصيّة.
- العمل على تطوير حضور فلسطين رقميًا وحضور الرواية الفلسطينية بعدة لغات بالتعاون مع الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني والخبراء والجهات المختلفة ذات العلاقة.
- تفعيل أنشطة لجنة الحقوق الرقمية الوزارية لرفع الوعي بالحقوق الرقمية الفلسطينية عبر المناهج الدراسية المدرسية والجامعية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي.
- الدفع نحو متابعة تطوير مبادرة البيانات الحكومية المفتوحة، كتشكيل لجنة متابعة وضمان العمل ضمن آلية ومواعيد زمنية واضحة.
- تعديل قرار بقانون الجرائم الإلكترونية، والعمل على تعزيز حرية التعبير عبر الإنترنت ووقف الاعتقالات على خلفية نقد الشخصيات الرسمية بحجة "ذم المقامات العليا".
- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان العمل على تعزيز سيادة القانون والعمل لحماية وتعزيز السلامة والأمان للفلسطينيين/ات رقميًا على اختلاف أطيافهم وميولهم الجندرية وانتماءاتهم الحزبية والدينية.

دول الطرف الثالث

- الضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف انتهاكاتها الممنهجة للحقوق الرقمية الفلسطينية من بين حقوق الإنسان الأخرى.
- الضغط على الشركات التكنولوجية عمومًا، وشركات التواصل الاجتماعي بشكل خاص، لوقف أي سياسات تمييزية بحق الفلسطينيين/ات من بين المجتمعات الأخرى المقموعة حول العالم، والدفع نحو تعزيز الشفافية في هذه الشركات حول سياساتها في الإشراف على المحتوى والتعاون مع الحكومات المختلفة.
- التأكد من انصياع الشركات التكنولوجية لمبادئ الأعمال وحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، عند تصميم وتنفيذ سياساتها المختلفة.
- وقف استخدام تقنيات "إن إس أوه" (Group NSO) وتطبيقات التجسس وكافة تقنيات المراقبة المشابهة، التي تم تطويرها وتنميتها عبر انتهاك حقوق الفلسطينيين/ات من خلال اختبارها عليهم، والدفع نحو حظر استخدامها.
- الوقف الفوري لبيع ونقل واستخدام تكنولوجيا المراقبة؛ حتى يتم وضع ضمانات كافية لحقوق الإنسان، تتفق والمواثيق الدولية بما فيها المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
- الالتزام بالحق في حرية الرأي والتعبير واعتماد التعريف الأصلي لمعاداة السامية، ومتوافق عليه من قبل المدافعين/ات عن حقوق الإنسان اليهود والفلسطينيين/ات، مثل إعلان القدس حول معاداة السامية.[57]
- تعزيز النقاش السياسي الخالي من جميع أشكال العنصرية والكراهية، بما في ذلك معاداة السامية وكراهية الإسلام من غيرها من أنواع الخطاب العنصري.

57 The Jerusalem Declaration On Antisemitism .2023 .Link here.

حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center For
the Advancement of Social Media

2023